

Distr.: General
8 May 2020
Arabic
Original: English

رســـــالـة مؤرخـة 8 أيار/مـايو 2020 موجهـة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشـرفني أن أرفق طيه نسـخة من الإحاطتين اللتين قدماهما السـيد فالنتين إنزكو، الممثل السـامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، والسيدة إيرينا هاسيتش، المديرة التنفيذية لـ "مبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسـان" في البوسـنة والهرسـك، فضـلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسـي، إسـتونيا، إندونيسـيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سـانت فنسـنت وجزر غرينادين، الصـين، فرنسـا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصـل بجلسـة التداول بالفيديو المعقودة يوم الأربعاء، 6 أيار/مايو 2020. كما أدلى ببيانات ممثلو كل من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. وقدم ممثل الاتحاد الأوروبي أيضا بيانا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضـوء الظروف الاسـتثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، سـتصـدر هاتان الإحاطتان وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن





المرفق الأول

بيان السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

اسمحوا لي في البداية أن أتمنى شخصيا لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صحة جيدة وأن أعرب عن الأمل في أن تنجح بلدانهم في التغلب على الجائحة المستمرة. وأنا ممتن لأن المجلس لا يزال راغبا وقادرا على تكريس وقته لتنظيم مناقشة بشأن البوسنة والهرسك، التي لا تزال تتطلب اهتمامنا والتزامنا.

في التقرير الذي قدمته إلى الأمين العام لتعميمه على أعضاء مجلس الأمن (S/2020/345، المرفق)، حددت المسائل التي تواجهها البوسنة والهرسك. وتستحق هذه المسائل استمرار تركيز ودعم المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وسأتحدث الآن بمزيد من التفصيل.

كما ألاحظ في تقريري، فإن البوسنة والهرسك، شأنها شأن جميع البلدان الممثلة في مجلس الأمن اليوم، هي اليوم في معمعة جائحة فيروس كورونا. وبينما لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقييم شامل، يسرني أن أبلغكم بأن البلد تمكن حتى الآن على ما يبدو من تجنب تفشي المرض على نطاق واسع والخسائر الكبيرة في الأرواح التي نُكبت بها بعض البلدان الأخرى.

وبينما اتخذ كلا الكيانين، اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، تدابير مبكرة وأظهرا في البداية أنهما مستعدان للعمل معا، بما في ذلك على مستوى الدولة، فإن البلد لم ينجح في نهاية المطاف في إنشاء آلية تنسيق قادرة على أداء وظائفها لمعالجة الأزمة الصحية وتنسيق التدابير على النحو المناسب لمعالجة العواقب الاقتصادية للأزمة. ونتيجة لانعدام التنسيق، توجد حاليا مستويات مختلفة من التدابير المطبقة في كل كيان، ويبدو أنه لا توجد خطة على نطاق البلد للتخفيف من حدة النكسات الاقتصادية.

وأشجع السلطات على اتباع المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، والأهم من ذلك، على الإنفاذ الجاد لجميع التدابير القائمة. ويحدوني أمل صادق في ألا نرى عودة ظهور الفيروس.

وفي سياق هذه الأزمة، يقوم المجتمع الدولي بعمل ممتاز في مساعدة البوسنة والهرسك من خلال تزويد سلطات البلد على جميع مستويات السلطة بالمساعدة المالية والمادية، فضلا عن الخبرة السياسية والتقنية. ومن ناحية أخرى، لم تتوصل السلطات في البوسنة والهرسك حتى الآن إلى اتفاق سياسي بشأن توزيع المساعدة المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه البلد في كيفية التقليل لأدنى حد من مخاطر الفساد المتصلة بإدارة المساعدة المالية والمادية الدولية. وبينما يجب على سلطات البوسنة والهرسك أن تحقق بشكل كامل في ادعاءات الفساد، فإنني أوصي بشدة بأن ينشئ زملائي في المجتمع الدولي آلياتهم الصارمة لتتبع مساعداتهم المالية والمادية بغية تجنب التربح.

أود الآن أن أنوه بتطور هام حدث بعد انتهائي من تقريري. ففي 28 نيسان/أبريل، أعلنت رئاسة البوسنة والهرسك عن بدء عملية تنفيذ الأولويات الرئيسية الـ 14 المبينة في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو الرأي الصادر في أيار/مايو 2019. وبذلك، أكدت الرئاسة من جديد التزام البوسنة والهرسك بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي بوصفها هدفا استراتيجيا وأولوية للسياسة الخارجية. وأنشأت الرئاسة أيضا فريقا عاملا سياسيا مخصصا. وكان ذلك ثمرة جهود الاتحاد الأوروبي وشركائه الدوليين، وأتمنى كل النجاح لهذا المسعى قبل انعقاد مؤتمر قمة غرب البلقان، الذي يبدأ في زغرب اليوم.

ويساورني القلق من أن تعود بعض الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك إلى الوضع الذي كان قائما قبل الجائحة، والمتمثل في عرقلة أحزاب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا لاتخاذ قرارات على مستوى الدولة. ومن خلال تلك العرقلة، حاولت هذه الأحزاب فرض عقد مناقشة بشأن عزل القضاة الأجانب من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وإذا ترك القضاة الأجانب تلك المحكمة، فإن بعض الأحزاب السياسية ستتمكن فعليا من السيطرة سياسيا على المحكمة ثم تقوم باستغلالها لتفكيك الترتيبات القائمة في البوسنة والهرسك. ولهذا السبب، أؤيد تأييدا تاما ما حدث مؤخرا من انتخاب السيدة أنجيليكا نوسبرغر، وهي محامية بارزة ومواطنة ألمانية، في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وأتطلع إلى استمرار عمل القضاة الدوليين في المحكمة، وفقا لدستور البوسنة والهرسك والاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وأود أيضا أن أبلغكم بأنه في حين تم تعيين حكومة جمهورية صربسكا بسرعة في عام 2018، فإن حكومة الاتحاد الجديدة لم تُعين بعد – رغم مرور أكثر من 18 شهرا على إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2018 – حيث لا يزال أحد الأحزاب السياسية يشترط إجراء تعديلات في قانون الانتخابات في البوسنة والهرسك للموافقة على إنشاء الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال مواطنو موستار محرومين منذ أكثر من 10 سنوات من حقهم في التصويت في الانتخابات المحلية، وما زال حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك دون تنفيذ بعد أكثر من 10 سنوات. كما لا تزال أحكام قضائية أخرى ذات صلة بحقوق الإنسان دون تنفيذ.

ومن المقرر أن تجري البوسنة والهرسك انتخابات بلدية في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وقد حذرت اللجنة المركزية للانتخابات من أنها قد لا تتمكن، بسبب عدم اعتماد ميزانية الدولة لعام 2020، من المضي قدما في الأعمال التحضيرية التي ينبغي أن تبدأ بحلول وقت إعلانها عن إجراء الانتخابات، وهي ملزمة قانونا بالقيام بذلك في موعد غايته يوم غد، 7 أيار/مايو. ويجب على سلطات البوسنة والهرسك أن تكفل على الفور تمويل اللجنة المركزية للانتخابات للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالانتخابات. والأفضل أن يتم ذلك عن طريق اعتماد ميزانية الدولة لعام 2020 أو، عوضا عن ذلك، من خلال تخصيص فائض الأموال لهذا الغرض على وجه التحديد.

وقد حذرت اللجنة المركزية للانتخابات أيضا من أن بعض الأنشطة التحضيرية المطلوبة للانتخابات، وربما الانتخابات نفسها، ربما لا تُنفذ في الموعد المحدد بسبب الظروف والقيود التي تسببها الجائحة. واقترحت تشريعا يتيح للجنة إمكانية تأجيل الانتخابات لفترة أطول من الفترة المنصوص عليها حاليا في لقانون.

ويبدو أن عمل اللجنة المركزية للانتخابات قد أصبح أكثر صعوبة، حيث تعارض بعض الأحزاب السياسية انتخاب أعضاء جدد في اللجنة مؤخرا. ونتيجة لذلك، ترفض بعض الكيانات والمؤسسات السياسية التي تسيطر عليها هذه الأحزاب التعاون مع اللجنة، وهو أمر غير مقبول. وهناك قضايا مرفوعة أمام المحاكم للطعن في انتخاب أعضاء اللجنة المركزية للانتخابات، والتي ستوضح مشروعية انتخابهم. وإلى أن يصدر حكم قضائي، سيظل هؤلاء الأعضاء في مناصبهم وينبغي لجميع المؤسسات والأحزاب أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة وأعضائها.

سنحتفل خلال هذا العام بالعديد من المناسبات الهامة. وفي شهر تموز/يوليه، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحدوث الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وقد تجعل التدابير المتصلة بهذه

الجائحة من الضروري تقليص حجم الأنشطة التذكارية، ولكن المأساة ما زالت راسخة بشكل شديد في ذاكرتنا الجماعية. وقد قضت المحاكم الدولية بأن ما حدث في سريبرينيتسا في شهر تموز/يوليه 1995 كان إبادة جماعية، ولا شيء يمكن أن يغير هذه الحقيقة. وليس بوسع أحد إعادة كتابة التاريخ. ولكن لا يزال في البوسنة والهرسك، من ينكر الإبادة الجماعية، ويرفض أحكام جرائم الحرب، ويمجد مجرمي الحرب المدانين. يجب أن يتوقف ذلك. وأحث جميع الشعوب على الاعتراف بمعاناة بعضها البعض وإلى التكاتف من أجل الحداد. وربما تكون هناك أيضا حاجة إلى التنظيم القانوني لمسألة إنكار الإبادة الجماعية وإنكار المحرقة.

وسنحتفل في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، وهو القرار التاريخي الذي يؤكد دور المرأة في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، وبناء السلام وحفظه، والاستجابة الإنسانية، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، أثني على وكالة المساواة بين الجنسين، وهي جزء من وزارة حقوق الإنسان واللاجئين على مستوى الدولة، لاحتفاظها بهيئة التنسيق التابعة لخطة العمل الوطنية للبلد من أجل تنفيذ القرار 1325 (2000).

وأحث السلطات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك على القيام باستثمارات أكبر في الخدمات الأساسية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والبلديات لدعم النساء الناجيات من العنف. وأكرر دعوتي السلطات للقيام بالمزيد من أجل معالجة عدم المساواة بين الجنسين، في ضوء الفجوة في الأجور بين المرأة والرجل، وتمثيل المرأة المنقوص في المجال السياسي، على الرغم من الالتزام القانوني بتمثيل المرأة بنسبة 40 في المائة في المؤسسات المحلية للبلد.

وأخيرا، سنحتفل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاتفاق الإطاري العام للسلام في دايتون، الذي تم التوصل إليه في دايتون، وسنحتفل في كانون الأول/ديسمبر بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتوقيع الاتفاق في باريس. وبروح تجديد الالتزامات، ينبغي لسلطات البوسنة والهرسك، إلى جانب المجتمع الدولي، أن تجدد التزامها بالحفاظ على هيكل دايتون من خلال تعزيز المؤسسات على مستوى الدولة والاختصاصات التي اكتسبتها، وفقا لصلاحيات الدولة بموجب دستور البوسنة والهرسك.

وينبغي أن نتذكر أن السطور الأولى من ديباجة دستور البوسنة والهرسك تشدد على أهمية احترام كرامة الإنسان وحريته والمساواة، فضلا عن إحلال السلام وتحقيق العدالة والتسامح والمصالحة. وكلما أسرعت الأطراف في الالتزام الكامل بهذه القيم، كلما أسرعت مهمتي في الانتهاء.

ويجب على البوسنة والهرسك قبل كل شيء، تحسين سيادة القانون، بدءا بالتغييرات في قانون المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام، ومكافحة الفساد. إن سيادة القانون هي تشكل حجر الزاوية بالنسبة للديمقراطية ولإدارة الأمور في كل بلد. وسيادة القانون لا تتعلق باعتماد التشريعات فحسب، بل بتنفيذ التشريعات المعتمدة بالكامل. وهي التزام مستمر ويجب أن تشكل أسلوب حياة.

ويجب ألا يغيب عن بال المجتمع الدولي ما هو على المحك في البوسنة والهرسك. ويجب عليه العمل بشكل مشترك للحفاظ على استثماراته الجماعية بالوقت والمال على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، ليس من أجله، بل من أجل الترحم على أرواح الذين فقدوا أثناء النزاع، فضلا عن أولئك الذين بقوا على قيد الحياة، ولا يزالون يأملون في مستقبل أفضل لأنفسهم وللأجيال المقبلة. وينبغي أن نتحلى بالصبر مع البوسنة والهرسك، وأن نظل حذرين للغاية بشأن تغيير الوجود الدولي في البلد. وينبغي لنا، كمجتمع

دولي، أن نعمل معا. وهذه هي الوسيلة الوحيدة للنجاح في جهودنا الرامية إلى ضمان استقرار دولة البوسنة والهرسك وقدرتها على البقاء على المدى الطويل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أذكر بأننا في العديد من بلدان العالم نحتفل في هذه الأيام بنهاية الحرب العالمية الثانية ونشعر بالامتنان للقوات المتحالفة التي هزمت النازية. وقد حدث ذلك أيضا في بلدي، النمسا، وأعربنا عن امتناننا من خلال العديد من الآثار التي شيدت هناك قبل 75 عاما.

وفي النمسا، بقيت القوات المتحالفة حوالي 10 سنوات، وأشرفت على عودة الديمقراطية. وحالت دون عودة الفاشية ودعمت بلدنا الفقير بخطة مارشال. وعلى نطاق أوسع، فإن أكبر عدوتين في فترة ما، فرنسا وألمانيا، هما الآن ليس فقط ركيزتين من ركائز الاتحاد الأوروبي فحسب، بل أيضا ركيزتين عالميتين لتحقيق السلام والاستقرار.

ولا يمكن أن يكون هناك مثال أفضل على المصالحة وعلى الخطط التطلعية. وفي ظل هذه الخلفية التاريخية، أعتقد أن الحالة في البوسنة والهرسك، سيسودها السلام والاستقرار والازدهار في نهاية المطاف.

المرفق الثاني

بيان السيدة إيرينا هاسيتش، المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك

إنه لشرف وامتياز أن تتم دعوتي للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن البوسنة والهرسك في مجلس الأمن.

اسمي إيرينا هاسيتش. أنا المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، وهي منظمة أنشئت في عام 2007 وتعمل منذ ذلك الحين على الصعيدين الوطني والإقليمي كجزء من مبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان. وتتجلى الفكرة الأساسية للمنظمة في تزويد الأجيال الجديدة ببديل تعليمي عن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وتعزيز التعلم الموضوعي عن الحروب الماضية التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة. ويتمثل هدفنا الرئيسي في الإسهام في إقامة مجتمع سلمي يتساوى فيه جميع المواطنين، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية أو القومية أو الإثنية أو الدينية – مجتمع تكون فيه حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

إن الشباب في البوسنة والهرسك هم في صميم عملنا ورؤيتنا ورسالتنا، ونؤمن إيمانا راسخا بأن الشباب يمكن أن يسهموا في تحقيق هذا النوع من المجتمع المذكور أعلاه. غير أنه لتحقيق هذه الغاية، يلزم تزويد الشباب بالوسائل المناسبة. إن سد الثغرات في نظامنا التعليمي أمر بالغ الأهمية لإتاحة الأدوات التي يحتاجها الشباب في البوسنة والهرسك لكي يصبحوا مواطنين نشطين ومسؤولين ومروجين ومحركين للتغيير.

ومن الحقائق المعروفة بشكل جيد أن الشباب في البوسنة والهرسك منقسمون في النظام المدرسي وحسبه. فعلى سبيل المثال، لدينا في اتحاد البوسنة والهرسك 56 مدرسة تعمل في إطار نموذج ”مدرستان تحت سقف واحد“. وقد أنشئ هذا النموذج كحل مؤقت للتغلب على الصراع، ولكنه أصبح دائما منذ ذلك الحين. ولا يتم تقسيم الطلاب في هذه المدارس حسب الأصل الإثني فحسب، بل يُقسمون أيضاً حسب كتبهم المدرسية. وتاريخهم ولغاتهم وثقافاتهم متباينة، بل إنهم يدخلون مبنى المدرسة من أبواب مختلفة.

ولهذا السبب، من المهم، من أجل النهوض بالمصالحة والحوار بين الأعراق، تعزيز التنشئة الاجتماعية بين الأعراق في صفوف الشباب. ويعتبر شباب البوسنة والهرسك أن الفصل هو طريقة عيش طبيعية. وكيف يمكننا أن نلومهم؟ فهم ينشأون معزولين عن الجماعات الإثنية الأخرى، ويحيط بهم مجرمو الحرب المدانون الذين يحتفل بهم كأبطال وطنيين، ويتعرضون يوميا للمراجعة التاريخية.

وهنا بالضبط، يوجد لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك دور يجب عليها القيام به. وخلال السنوات التي بدأنا فيها العمل، رحبنا بأكثر من 000 20 شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و 30 سنة كمشاركين في برامجنا. وهم ينتمون إلى مجتمعات محلية منفصلة ومتجانسة من كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا. وننظم مدارس موازية، ونجري مناقشات مفتوحة، وزيارات، وتبادلات، ومناسبات ثقافية، نقدم فيها للشباب الحقائق ونمكنهم من التواصل وتوحيد القوى، بعيدا عن أصلهم العرقي.

ويستغرق قبول الشباب للحقائق وبعضهم البعض وقتا، لأن معظم قيمهم الموجودة من قبل تستند إلى الصور النمطية، والروايات الموروثة التي تركز على العرق، وعدم القدرة على قبول أي شيء يختلف

عما عرفوه. ولكن ليس من المستحيل القيام بالتغيير. وفي مكان آمن ومريح، نتيح الفرصة للشباب ذوي الخلفيات الدينية والإثنية المختلفة للتفاعل والتعلم والنمو.

وقد نظمنا، في الصيف الماضي، منتدى للشباب ودعونا الشباب من جميع أنحاء البوسنة والهرسك للمشاركة. وقد عقدوا مناقشات مفتوحة بشأن ثلاثة مواضيع هي؛ الشباب والحالة السياسية والنشاط في التعليم الرسمي والمصالحة. وكان الهدف هو الاستماع إلى أفكارهم بشأن العقبات التي يواجهونها في مجتمعاتهم المحلية وما يحتاجون إليه للتغلب على تلك المشاكل وكيف يمكننا، كمنظمة، أن نساعدهم. وكانت توصياتهم واضحة: يحتاج الشباب إلى تثقيف سياسي سليم ويجب توعيتهم بأهمية التصويت ويجب استعادة ثقتهم في المؤسسات. إنهم يدركون العيوب وأوجه الاختلال في العملية الانتخابية. فقد آن الأوان لتحديثها.

ويحتاج الشباب إلى معلومات عن الكيفية التي يمكن أن يسهموا بها في التغيير والأدوات والآليات اللازمة لبلورة أفكارهم. إنهم بحاجة إلى مساعدة منا لبناء تلك القدرة وتحفيز أقرانهم على أن يصبحوا أكثر انخراطا. ولا بد لي من أن أقول، باختصار، أن الشباب يفتقرون إلى صوت يعبر عنهم في مجتمعاتهم المحلية. إنهم بحاجة إلينا لأن نكون حلقة الوصل لأنهم لا يشعرون بأنهم أقوياء بما يكفي.

غير أن منظمات المجتمع المدني، في هذه المعركة من أجل تعزيز التغيير والتحسين، لا تواجه باستمرار عقبات مالية فحسب، بل وعقبات مؤسسية. ومما يؤسف له أن وزارة التعليم في جمهورية صربسكا تحرمنا من الوصول إلى المدارس في إقليم جمهورية صربسكا. وفي الاتحاد، يجب علينا أن نحصل على إذن بالعمل من كل إقليم لأن لكل منها وزارة تعليم خاصة به.

وقد اضطلع المجتمع المدني في البوسنة بدور رئيسي في توفير أساس أقوى لإرساء الديمقراطية وعملية المصالحة وحرية وسائط الإعلام ومكافحة خطاب الكراهية وتمويل الشفافية. إن النخبة السياسية الحالية والنظام التعليمي والمجتمعات المحلية لن تعزز التنوع الثقافي والإثني على الإطلاق، بل إنها تصور التنوع على أنه نقطة ضعف – كأعشاب طفيلية يتعين اقتلاعها. ولذلك، فإن الأمر متروك للمجتمع المدني لوضع برامج للنهوض بحقوق الإنسان وقيم الديمقراطية حتى نتمكن من إيجاد مستقبل أفضل للشباب ومعهم. والأمر متروك للمجتمع المدني لاستعادة البوسنة والهرسك كبلد له ماض غني ونابض بالحياة ومستقبل أكثر إشراقا.

لقد مرت 25 سنة على توقيع اتفاق دايتون للسلام. وقد أنهى الاتفاق الحرب والتطهير العرقي. كما إنه نقل النزاع إلى المسرح السياسي، تاركا جميع الأطراف غير راضية، وإن كانت في سلام. ونحن اليوم، نواجه آلية إدارية لا تمتص ناتجنا المحلي الإجمالي فحسب، بل إنها كذلك عاجزة عن التوصل إلى قرارات مشتركة بشأن الإصلاحات الاقتصادية والإدارية. إن التكوين الإداري الحالي أبعد ما يكون عن الاستدامة، فبدلا من أن يستثمر في تنمية البلد واقتصاده وتعليمه وثقافته، ينفق ثروتنا على إدارة وبيروقراطية غير فعالتين. وذلك يؤثر تأثيرا مباشرا على المواطنين العاديين في البوسنة والهرسك، الذين يأخذهم الفساد السياسي وانعدام المساءلة والقومية رهائن. فعدد متزايد من الشباب يهاجر إلى الخارج، في ظل أعلى نسبة بطالة بين الشباب في أوروبا، بحثا عن الرخاء وعن ظروف معيشية أفضل وأكثر أمانا. وثمة حاجة ماسة إلى إصلاحات واستثمار وضرورة ملحة، حسب ما نرى، لتحديث الاتفاق. لذلك، فإننا بحاجة إلى مساعدة من الخارج.

وقد ثبت مرارا وتكرارا أن سكان البوسنة والهرسك يشعرون بالإحباط. وهذا الجو المشحون ينطوي على خطر إثارة العنف والتصاعد إلى نزاع. لذا فإنني، من فضلكم، أطلب من المجلس ألا يتجاهل إشارات الإنذار التي ترسلها البوسنة والهرسك وشعبها إليه ويسيء تفسيرها.

وقد علمتنا الجائحة التي يواجهها العالم الآن شيئا واحدا – لا يمكننا البقاء على قيد الحياة من دون مساعدة من الآخرين. ومستقبل البشرية يكمن في الإنسانية والتضامن. فلا تزال البوسنة والهرسك، بعد 25 عاما من العدالة الانتقالية ومبادرات بناء السلام والمصالحة، موضوعا يتعين مناقشته وتقييمه، ومسألة يتعين حلها. إنها لا تزال علامة استفهام. لقد حان الوقت لنعثر على إجابات معا.

أشكر المجلس على تفانيه ووقته.

المرفق الثالث

بيان السيد مارك بيكستين دي بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

تؤيد بلجيكا البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما.

وأشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته وعلى عمله وعمل مكتبه القيم وأرحب بالإحاطة التي قدمتها السيدة إيرينا هاسيتش.

لقد أظهر لنا تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الأخير مدى ترابطنا. إننا نشجع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على مواصلة التعاون وتنسيق أعمالهم في مكافحة الجائحة. وكذلك ندعو إلى الاحترام الكامل على جميع المستويات للإطار الدستوري والقانوني، فضلا عن التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن الضروري أن يمارس جميع القادة السياسيين الحكم الرشيد في وقت تمس فيه الحاجة إليه، بما في ذلك عن طريق جعل منع الفساد جزءا من استجابتهم للجائحة.

إن البوسنة والهرسك لا تقف لوحدها. فقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم أكثر من 3.3 بلايين يورو كدعم مالي لشركائه في غرب البلقان. والتزام الاتحاد تجاه البوسنة والهرسك هو إظهار لإيمانه الراسخ بأن مستقبل البلد يكمن داخل الاتحاد الأوروبي. وقد قررت هيئة رئاسة البوسنة والهرسك، في 28 نيسان/أبريل، البدء في عملية إصلاح بشأن الأولويات الرئيسية المحددة في رأي مفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن طلب البوسنة والهرسك العضوية في الاتحاد الأوروبي. وتلك خطوة إلى الأمام جديرة بالترحيب. بيد أنه من الأهمية بمكان أن تترجم هذه النية إلى سياسة في وقت قريب. إننا نشدد على ضرورة إحراز تقدم في مسائل سيادة القانون ومكافحة الفساد. ولا بد من ضمان وتعزيز استقلال القضاء، ويتمثل أحد الأهداف في إصلاح المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام. إننا نرحب بتعيين السيدة أنجيليكا نوسبرغر قاضية دولية في المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

ومن المهم الامتثال التام وفي الوقت المناسب لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل كفالة الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونأسف لأن السلطات البوسنية لم تمتثل حتى الآن للحكم الصادر في قضية سيديتش وفينسي ضد البوسنة والهرسك.

وتؤكد الإحاطة التي قدمتها السيدة هاسيتش ضرورة أن يتعامل سكان البوسنة والهرسك، ولا سيما نخبتها السياسية، مع ماضيها من أجل التوصل إلى سلام دائم. فنحن جميعا نعلم أنه لا يمكن تحقيق مصالحة في البوسنة والهرسك من دون الاعتراف الصادق بالجرائم المرتكبة خلال الحرب، بما في ذلك الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا قبل 25 عاما تقريبا. إن إنكار جرائم الحرب أو محاولة إعادة كتابة تاريخها وتمجيد مجرمي الحرب كلها أمور تقوض تلك العملية. ويجب محاسبة مجرمي الحرب. فالإفلات من العقاب غير مقبول.

لقد نافح الشباب البلجيكي، في الأسبوع الماضي، من أجل صوت في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. وإدراج الشباب في عمليات العدالة الانتقالية يعزز فعالية تلك العمليات. وقد شددت السيدة هاسيتش على ضرورة الاستثمار في التعليم لتجنب تكرار الماضي. إن النظام الذي أنشئ في عام 2002 للتغلب على الخلافات في مرحلة انتقالية أصبح الآن رمزا لعدم تحقق عملية الانتقال في البوسنة والهرسك. ويشكل مفهوم "المدرستين تحت سقف واحد" عائقا أمام المصالحة. فهو يحول دون وضع رؤية وفهم مشتركين للماضي،

ويغرس التحيز العرقي ويعزز انعدام الثقة. ولا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى نداءات مختلف الهيئات الدولية ونحث السلطات المختصة على وضع حد للتمييز والفصل في التعليم. فالمفترض في المدارس أن تعزز التسامح والتفاهم المتبادل كأساس لمجتمعات ديمقراطية تعمل بشكل جيد.

المرفق الرابع

بيان السيد ياو شاوجون، نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة

تشكر الصين الممثل السامي إنزكو والسيدة هاسيتش على إحاطتيهما.

تتمسك الصين بموقف ثابت يحترم سيادة البوسنة والهرسك واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية . ونحترم اختيار أبناء شعبها في رسم الطريق إلى الأمام لبلدهم وندعم مختلف طوائفه العرقية في البوسنة والهرسك للعيش في وئام والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة.

وترحب الصين بالتقدم الإيجابي الذي أحرز مؤخرا في البوسنة والهرسك، بما في ذلك تشكيل مجلس الوزراء على مستوى الدولة في نهاية العام الماضي. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء الاتجاه الحالي للانقسام السياسي. إن السلم والتنمية في البوسنة والهرسك يخدمان المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تثير النقاط الثلاث التالية.

أولا، ينبغي إعادة تأكيد الالتزام السياسي. فانعدام الثقة على الصعيد السياسي عامل هام في كثير من المسائل في البوسنة والهرسك. وينبغي للأطراف المعنية أن تغتنم فرصة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون للسلام بغية وضع مصالح البلد والشعب في المقام الأول عن طريق تعزيز الحوار والتعاون وزيادة الثقة المتبادلة وتجنب الأقوال أو الأفعال المثيرة للشقاق. وينبغي للقادة السياسيين أن يتعاونوا من أجل توحيد البلد وتعزيز المؤسسات على مستوى الدولة وتحسين كفاءة صانعي القرار وقدراتهم.

ثانيا، ينبغي تعزيز التنمية بقوة. فاستنزاف السكان يمنع البوسنة والهرسك من تحقيق إمكاناتها الإنمائية. وكما ورد في تقرير الممثل السامي، غادر أكثر من 000 200 شخص البوسنة والهرسك منذ عام 2013، بمن فيهم نحو 000 60 شخص في عام 2019 وحده. إن الشباب هم مستقبل البلد. وينبغي لجميع الأطراف في البوسنة والهرسك أن تزيد الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية وأن تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن تهيئة بيئة مواتية ليعيش الناس من جميع الفئات الإثنية في وئام إلا بالقيام بذلك.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا إيجابيا. ومسألة البوسنة والهرسك مسألة معقدة وحساسة. وتعتقد الصين أن أبناء شعب البوسنة والهرسك لديهم القدرة والحكمة على حل مشاكلهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يصغي بذهن منفتح إلى مواقف وشواغل جميع الأطراف وأن يتبع نهجا متوازنا وحصيفا. ونأمل أن يعمل الممثل السامي وفقا لولايته وأن يسهم في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ونأمل أيضا أن تواصل العملية العسكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي هناك تعزيز المشاركة مع الأطراف المعنية والمساعدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد.

وتشكل مكافحة مرض فيروس كورونا تحديا كبيرا للمجتمع الدولي بأسره. وتثني الصين على الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك لزيادتها للتنسيق والتعاون لمكافحة الوباء. ونأمل أن تغتنم فرصة مكافحة الوباء من أجل التضامن وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البوسنة والهرسك بنشاط. ومن جانبنا، قدمت الصين أقنعة وأردية طبية ومجموعات الاختبار للبوسنة والهرسك منذ تفشي المرض هناك. كما نظمنا مؤتمرا بالفيديو بين خبرائنا لتبادل أفضل الممارسات. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لدعم البوسنة والهرسك بقصارى جهدنا والقيام بدورنا لمساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الدائمة.

المرفق الخامس

بيان السيد خوسيه سينغر وايسينغر، المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن

في البداية، نود أن نشكر السيد فالنتين إنزكو على تقريره ومثابرته في الوفاء بولايته، والسيدة إيرينا هاسيتش على المعلومات الهامة التي قدمتها. ونسلم بأن مبادرات تمكين الشباب والنساء جسر يوحدهم لأنها تكفل مشاركتهم النشطة في العمليات الديمقراطية وعمليات صنع القرار في مجتمعاتهم المحلية.

وقد حان الوقت للتنويه بمواطني البوسنة والهرسك من جميع القطاعات على ما أبدوه من تضامن ووحدة في مواجهة الوباء الحالي. وذلك علامة على أن الوحدة قوة. غير أننا نتفق مع الممثل السامي على أنه من الأهمية بمكان احترام الإطار الدستوري والقانوني للبلد بغية استدامة الإنجازات الناجمة عن الوحدة. ويشمل ذلك التقيد الصارم بالمعايير الدولية والأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونرحب بالأنباء التي تفيد بأن تعيين مجلس وزراء البوسنة والهرسك الجديد على مستوى الدولة قد اكتمل في نهاية العام الماضي. وأغتنم هذه الفرصة لندعو القيادة السياسية إلى تعيين السلطات المتبقية على المستوى الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات. ولئن كنا نعترف بأن ذلك يجري خلال أزمة عالمية، فإن المحادثات ينبغي أن تُستأنف بغية وضع اللمسات الأخيرة على المسائل المعلقة، مثل الانتخابات التي طال انتظارها في مدينة موستار.

ويساورنا القلق لأنه في خضم الوباء، لم تتم الموافقة على ميزانية الدولة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا. وفي ذلك الصدد، نود أن ننوه باستعداد المجتمع الدولي لدعم مكافحة مرض فيروس كورونا في البوسنة والهرسك. وعلى نفس المنوال، نود أن نشدد على أنه على الرغم من أن مكافحة الوباء يجب أن تكون محور جميع الجهود وأن الحالة الراهنة قد تؤثر على إجراء الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر، فإن الموافقة على ميزانية الدولة لتنظيم تلك الانتخابات أمر أساسي.

ونود أن نؤكد على الأهمية الكبيرة للتقدم المحرز حتى الآن في تحقيق استقرار في السلام في البوسنة والهرسك. وتلك الإنجازات التي حققتها الأمة يجب ألا تتعرض للتهديد بأي شكل من الأشكال. وفي ذلك الصدد، نكرر الدعوة الموجهة إلى القادة السياسيين للامتناع عن الشعارات الرنانة المزعزعة للاستقرار.

ومن الضروري إجراء مفاوضات مفتوحة وشفافة وبناءة تتيح تحديد الأولويات بشأن مسائل مثل التكامل والحكم الرشيد والسلام والتنمية المستدامة. بيد أنه من أجل التحرك في هذا الاتجاه، من الضروري فهم أهمية التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري العام للسلام. ونأسف لاستمرار حدوث انتكاسات في تحقيق جدول أعمال 5+2 لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي الختام، تؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد اعترافها بوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وتدعو جميع المسؤولين عن نجاح عملية السلام إلى تقديم دعمهم لمكتب الممثل السامي وعملية ألهيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي. وتحتاج البوسنة والهرسك، بكيانيها – جمهورية صربسكا والاتحاد – إلى الإرادة السياسية لتمكينها من توطيد طريقها إلى التنمية المستدامة. وفي هذا العام نحتفل بموعدين هامين: الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا في تموز/يوليه والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتفاق دايتون للسلام. فليكن الاحتفال بهذين المناسبتين تذكيرا لجميع الأطراف بالتحرك نحو المصالحة الحقيقية.

المرفق السادس

بيان السيد سفين يورغنسون، الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة

نؤيد البيان الذي سيدلي به وفد الاتحاد الأوروبي.

بينما نعقد مناقشتنا هنا في مجلس الأمن، يناقش قادة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان كيفية تعزيز تعاونهم، ولا سيما للتغلب على مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويسرني أن البوسنة والهرسك تحظى باهتمام كامل في القارتين اليوم.

لقد كان من دواعي سروري أن أستمع إلى شرح السيدة إيرينا هاسيتش الواقعي لاحتياجات الشباب وتطلعاتهم في البلد. تدعم إستونيا المنظمات غير الحكومية التي تشجع على زيادة مشاركة الشباب في تشكيل مجتمعاتهم.

وأود أن أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على تقريره العادي الثالث والعشرين المقدم إلى الأمين العام (S/2020/345، المرفق) منذ توليه منصبه في عام 2009. ومن المثير للإعجاب أنه على الرغم من أن حجم وميزانية فريق السيد إنزكو قد انخفضا بما يزيد على نسبة 50 في المائة منذ ذلك الحين، فإن المهام التي يؤديها لا تزال أقرب إلى نسبة 100 في المائة. وتود إستونيا أن تعلن تأييدها الكامل لإنشاء مكتب قوي وفعال للممثل السامي، وهو أمر لا يزال ضروريا للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به.

وعلى الرغم من أن تعيين مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر كان تطورا إيجابيا للغاية، فإننا نلاحظ مع الشعور بالأسف الشديد تعطيل الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل عمل كثير من المؤسسات على مستوى الدولة، بما فيها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. ومن المخيب للآمال أيضا أن نعلم أن سلطات جمهورية صربسكا قد كثفت، خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير، خطابها المثير للشقاق ولجأت إلى اتخاذ إجراءات متكررة تستهدف سيادة البلد وسلامته الإقليمية وحتى دستوره. وبالرغم من إبداء القادة في البلد استعدادهم للتعاون، وخاصة في بداية الأزمة، ينبغي لهم الآن وقف الانتكاس إلى الوضع الذي كان قائما قبل الجائحة. ومن رأي السيد إنزكو، فهل ثمة احتمال لحدوث ذلك؟

ويسرنا أن الأطباء قد بذلوا جهودا فعالة للتعاون فيما بينهم في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مدينة موستار المجزأة كما ذكرت وسائط الإعلام مؤخرا. وفي حين تأمل البوسنة والهرسك في التغلب على الوباء، فإن من المؤسف للغاية استمرار سعي بعض سلطات الدولة إلى عرقلة عملية صنع القرار على المستوى الحكومي وتقييد الإيرادات لمؤسسات الدولة. ومن شأنه أن يعوق قدرة المؤسسات على العمل بصورة سليمة والاستجابة للحالات الاستثنائية، مثل جائحة كوفيد-19.

تدعم إستونيا بقوة تضامن الاتحاد الأوروبي مع غرب البلقان وتعبئته لحزمة كبيرة من الدعم المالي بقيمة 3.3 بلايين يورو لمساعدة المنطقة على التغلب على أزمة كوفيد-19. ونشيد بعمل ودعم جميع الجهات الأخرى التي تقدم المساعدة المادية وغيرها من المساعدات إلى البوسنة والهرسك، مثل مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتسهم أيضا عملية ألثيا التي يقودها الاتحاد الأوروبي بقوة في جهود البلد لأجل الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة. ونؤيد تأييدا تاما ولايتها التنفيذية المستمرة وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي أعمال أو سياسات ربما تؤدي إلى زعزعة استقرار الحالة الأمنية في البلد.

وفي شـــهر تموز/يوليه، ســـنحيي الذكرى الســـنوية الخامســـة والعشـــرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. فالاستخفاف بذلك الحدث التاريخي المأساوي بأي شكل من الأشكال غير مقبول. ونشعر بالقلق من التقارير عن الإشادة بمجرمي الحرب والمؤسسات التي تحمل أسماءهم. ولا يتسق نشر الخطاب القومي والاستفزازي أو إنكار جرائم الحرب أو تمجيد مجرمي الحرب المدانين مع المنظور الأوروبي الأطلسي للبلد.

ونأمل أن تكون الانتخابات البلدية في تشـرين الأول/أكتوبر حرة ونزيهة، وندعو السـلطات في البلد إلى بدء الاسـتعداد لها في الوقت المناسـب وإيجاد حل يسـمح بإجراء الانتخابات في مدينة موسـتار. وندعو سلطات البوسنة والهرسك إلى تعزيز سيادة القانون وتنفيذ القرارات القضائية الملزمة.

وإستونيا على يقين من أن مستقبل البوسنة والهرسك مرتبط بالمسار الأوروبي – الأطلسي، تمشيا مع التطلعات المشــروعة لمواطنيها. ونرحب بالالتزام الذي جددته رئاســة البوســنة والهرســك مؤخرا بالوفاء بالأولويات الرئيسـية الـــ 14 وفقا لرأي المفوضـية الأوروبية. ولأجل المضــي قدما، يجب على جميع القادة السـياسيين في البلد تحقيق نتائج ملموسـة وتنفيذ إصـلاحات رئيسـية. وخلال هذا الوقت العصـيب، وبمناسـبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق دايتون، فإننا ندعو جميع المستويات الحكومية إلى العمل بروح من التضامن والوحدة.

المرفق السابع

بيان السـيد وديد بنعبّو، نائب المنسـق السـياسـي في البعثة الدائمة لفرنسـا لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، والسيدة إيرينا هاسـيتش، ممثلة المنظمة غير الحكومية "مبادرة الشـباب من أجل حقوق الإنسـان" على عرضـيهما. وأرحب أيضـا بحضـور ممثلي البوسـنة والهرسـك وكرواتيا وصـربيا والاتحاد الأوروبي في هذه الجلسـة. تؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي سيلقيه ممثل وفد الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال التحديات كبيرة في البوسنة والهرسك مثلما أوضح الممثل السامي. ومع ذلك، أنوه إلى عدة تطورات إيجابية تدل على إمكانية أن يسود التعاون والوحدة.

أود بداية، أن أرحب باسـتجابة قادة ومواطني البوسـنة والهرسـك لتحدي جائحة مرض فيروس كورونا. ومكنت الاسـتجابة السـريعة من قبل السـلطات على جميع المسـتويات والتنسـيق الجيد بين جميع الجهات الفاعلة من السـيطرة على انتشـاره على الرغم من الأزمة السـياسـية. وأبدى الاتحاد الأوروبي أيضـا تضـامنه بتقديم المسـاعدة لأجل الاسـتجابة للاحتياجات الطبية الأكثر إلحاحا وكفالة تحقيق الانتعاش الاقتصادي الذي تأتي المعونة الثنائية من الدول الأعضاء فيه مكمّلة له.

ثانيا، كان تشـكيل مجلس الوزراء على مسـتوى الدولة المركزية في كانون الأول/ديسـمبر الماضـي تطورا إيجابيا طال انتظاره منذ الانتخابات العامة في عام 2018. بيد أننا نأسف لقرار وقف التشغيل العادي للمؤسسات على مستوى الدولة، المتخذ في منتصف شباط/فبراير عقب صدور قرار من المحكمة الدستورية. وندعو جميع أصـحاب المصـلحة إلى احترام أحكام المحكمة الدسـتورية وتمكين مؤسـسـات البوسـنة والهرسـك من العمل بشـكل عادي في أقرب وقت ممكن. ويجب أيضـا اعتماد ميزانية عام 2020 لأجل تمكين الدولة من العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى تشكيل حكومة كيان اتحادي وإجراء انتخابات محلية في موستار.

ثالثا، أود أن أؤكد مرة أخرى اقتناع فرنسا بالمنظور الأوروبي للبوسـنة والهرسك وغرب البلقان. فلا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بهذه المسـألة، كما يتضـح من تنظيم مؤتمر عن طريق التداول بالفيديو اليوم للقادة في الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان السـتة. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصـل إليه في الأسـبوع الماضـي بين الأعضـاء الثلاثة في رئاسـة البوسـنة والهرسـك بشـأن تنفيذ توصـيات المفوضـية الأوروبية بشـأن سيادة القانون والأداء الديمقراطي في البوسـنة والهرسك. ونأمل أن يمهد ذلك الاتفاق الطريق لاسـتئناف العمل العادي للمؤسـسـات على مسـتوى الدولة. وباتت الإصـلاحات في المجالات الاقتصـادية والاجتماعية وسـيادة القانون والأداء الديمقراطي وحقوق الإنسـان ضـرورية أكثر من أي وقت مضـى لتنمية البوسـنة والهرسـك ولتحقيق التقارب الأوروبي. وأذكر أيضـا بالمسـاهمة الهامة لعملية ألثيا العسـكرية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في استقرار البلد، بتكليف من مجلس الأمن.

أخيرا، لا تزال فرنسـا تدين بشـدة تمجيد جرائم الحرب والمجرمين أيا كانت الطوائف الأصـلية التي ينتمون إليها. لقد أدت نظم العدالة الوطنية والدولية عملا ممتازا في محاكمة وإدانة المسـؤولين عن الفظائع التي ارتُكبت خلال النزاع. ومن غير المقبول الطعن في القرارات القضـائية، وفي ذهني على وجه الخصـوص الإبادة الجماعية في سـريبرينيتسـا ونحن نحيي هذا الصـيف ذكراها السـنوية الخامسـة والعشـرين. ولا تزال عمليات العدالة الانتقالية والمصـالحة هي الأساس المتين الوحيد لمستقبل البلد. وفي ذلك الصدد، أتفق تماما مع ما قاله السفير الألماني عن المصالحة الفرنسية الألمانية، التي من شأنها أن تكون مصدر إلهام.

المرفق الثامن

بيان السيد محسن سيهاب، الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو والسيدة إيرينا هاسيتش على إحاطتيهما.

لقد علمنا من التقرير (S/2020/345، المرفق) أنه لم يحرز أي تقدم ملموس على أرض الواقع. بل على العكس، شهدنا عودة الخطاب بشأن مسألة جوهرية واحدة. ولا يمكننا أن ندع ذكرى سريبرينيتشا تتلاشى بتمجيد المجرمين. هذا الخطاب المربك والانقسامي غير ضروري وغير مسؤول وغير مقبول. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

المسألة الأولى هي دعم المؤسسات على مستوى الدولة. فالانقسامات السياسية لا تؤدي إلا إلى إدامة الصراع. إن زيادة حدة الخطاب القاسي والمثير للشقاق لا يمكن أن توحد الصف في البوسنة والهرسك. تدعو إندونيسيا جميع الأطراف إلى احترام دستور البوسنة والهرسك والتشريعات القائمة وسلامة المؤسسات على مستوى الدولة. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد رأينا، المعرب عنه في كل جلسة بشأن البوسنة والهرسك، بأنه ينبغي احترام سيادة القانون حتى يتم الحفاظ على الهيكل الأساسي للديمقراطية ومواصلة تعزيزه.

ونؤيد رأي الممثل السامي فيما يتعلق بضرورة وفاء السلطات على جميع المستويات في البوسنة والهرسك بالتزامها بدولة يسودها السلام. وفي ذلك الصدد، دعونا نفكر للحظة في الجيل الشاب في البوسنة والهرسك، الذي ما زال يبحث عن المعنى الحقيقي للسلام. وقد يتساءل جيل الشباب، الذي ولد بعد الحرب، عن سبب استمرار الصراع والانقسام والفصل العنصري وأهميتها. هل يمكننا إجابة جيل الشباب في البوسنة والهرسك على هذا السؤال؟ وبينما أردد قلق السيدة هاسيتش، أود أن أشدد على أن الاستثمار في الشباب يرقى إلى الاستثمار في المستقبل، وهو ما يعني أيضا الاستثمار في السلام.

والمسألة الثانية هي الحاجة إلى حلول مبتكرة. كما نعلم جميعا، وكما أكد التقرير الأخير أيضا، لم يحرز أي تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك منذ التوقيع عليه في عام 1995.

ونشاطر الممثل السامي أيضا شواغله بشأن النخب السياسية التي تمارس سياسة عرقلة جميع عمليات صنع القرار على مستوى الدولة. ويشمل ذلك عرقلة ميزانية الدولة، وتعيين رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، قبل أن يتم أخيرا تسويتها، والعديد من العمليات التشريعية الأخرى على مستوى الدولة.

وعاما بعد عام، لا يحرز تقدم يذكر بشأن الأهداف الخمسة والشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي. لا بد من تغيير النهج. يحتاج النظام إلى تقييم. ولا بد من تنقيح الاستراتيجية.

وبعد أن قلنا ذلك، نحث الممثل السامي للبوسنة والهرسك على البحث عن حلول مبتكرة لمعالجة التقدم المتوقف في البلد. وطالما ليس هناك ابتكار، سيظل تحقيق تقدم بعيد المنال. ربما حان الوقت للنظر في جميع التدابير للمضي قدما بعملية السلام. وندعو أيضا الممثل السامي إلى النظر في فرض سلطات بون للتعامل مع الأطراف المحلية التي يبدو أنها غير قادرة على التعاون أو غير راغبة فيه.

نقطتي الثالثة والأخيرة هي الاستجابة لأزمة مرض فيروس كورونا (COVID-19). نحن نقدر تقديرا عاليا التعاون والتنسيق المخلصين والسريعين اللذين أبداهما القادة السياسيون والمؤسسيون في البوسنة

والهرســـك في التصـــدي للوباء العالمي، ولا ســـيما خلال المراحل المبكرة من ظهور مرض فيروس كورونا (COVID-19).

نحن نعتقد أن هذه الجائحة ستعلمنا درسا هاما جدا. وهو أن الهوية السياسية والانقسامات السياسية لا يمكن أن تنقذ البشرية. التضامن هو الأساس. ونأمل أن تستمر نقطة التحول حاسمة الأهمية هذه طويلا بعد انتهاء الجائحة، وأن لا يكون هناك مكان للأنانية والغرور والكراهية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعم إندونيسيا الطويل الأمد للبوسنة والهرسك التي يسودها السلام والرخاء، لبلد قوي وموحد بوضع مصالح الشعب وصوته في المقام الأول، ولا سيما صوت جيله الشاب.

المرفق التاسع

بيان السيد عبدو أباري، الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، على إحاطته الواضحة والموجزة.

في البوسنة والهرسك، كما هو الحال في كل مكان من العالم، تؤثر المأساة الإنسانية غير المسبوقة لمرض فيروس كورونا (COVID-19) على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

وفي وقت الأزمة هذا، أود أن أثني على الجهود التعاونية والمنسقة التي يبذلها القادة السياسيون والمؤسسيون لإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الجهود لا يزال يتوقف على التزامها بالإطار القانوني والدستوري للبلد، وشفافيتها، واحترامها الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما أن الدور البناء للمجتمع الدولي في تقديم المساعدة المالية والمادية إلى القادة السياسيين والمؤسسيين للتصدي لجائحة COVID-19 يستحق أيضا تسليط الضوء عليه.

إن التحدي الذي يواجه السيادة والسلامة الإقليمية والاختصاصات والمؤسسات على مستوى الدولة لا يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار السياسي العام فحسب، بل ويمثل انتكاسة للإنجازات الرئيسية التي تحققت في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. ولذلك تقع على عاتق جميع الأطراف مسؤولية العمل وفقا للإطار الدستوري والقانوني لكفالة أداء جميع المؤسسات لمهامها وتعاونها الوثيق لصالح المواطنين وعلى جميع مستويات حكومة البوسنة والهرسك.

كما أن عدم إحراز تقدم في حل المسائل الانتخابية يشكل مصدرا رئيسيا للقلق. ولذلك، يجب اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإنشاء الحكومة الاتحادية في أعقاب الانتخابات العامة لعام 2018 وحل المشاكل الناشئة عن قرار المحكمة الدستورية بشأن النظام الانتخابي لمدينة موستار، حيث لم تُجر انتخابات منذ عام 2008.

وعلاوة على ذلك، أحث الأحزاب السياسية على التعجيل بجهودها الرامية إلى دعم المرشحات، مما سيعكس على نحو أفضل تركيبة السكان ويمضي بالبوسنة والهرسك في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

ولا يزال إعمال حق اللاجئين والمشردين داخليا في العودة إلى ديارهم الأصلية في صميم أهداف الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق السلطات على جميع المستويات مسؤولية تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفضية إلى العودة الطوعية للاجئين والمشردين، دون تفضيل أي فئة بعينها.

وتقوم البعثة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بدور حيوي في دعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على بيئة آمنة وقابلة للاستمرار. ولهذا الغرض، أحث السلطات على تركيز جهودها على الكفاءة المهنية لدائرة الشرطة ومساءلتها وتنسيقها من أجل خدمة المواطنين وتوفير الأمن الشخصي والحماية لهم.

وفي الختام، يود وفدي أن يرى تنفيذ إصلاحات تطلعية تدعم وتعزز أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وازدهارها، وتعزز الملكية المحلية للاتفاق الإطاري العام للسلام.

المرفق العاشر

بيان السيد فاسيلي نيبنزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

في البداية، أود أن أشكر الممثل السامي السيد فالنتين إنزكو والسيدة هاسيتش على إحاطتيهما. لقد استمعنا بعناية إلى ما قاله السيد إنزكو للتو، ودرسنا بعناية التقرير المكتوب (S/2020/345، المرفق). ويؤسفنا أن نشير مرة أخرى إلى أن نوعية تقارير الممثل السامي لم تتحسن. ولسوء الحظ، يؤسفنا أن نشير إلى أن انتقاد الصرب البوسنيين على كل ما يحدث في البوسنة والهرسك أصبح نمطا عاديا لتلك التقارير. يُلقى باللوم على الصرب في جميع التحديات التي تواجه البوسنة والهرسك الآن. ونتيجة لذلك، لا يعطي التقرير صورة متوازنة عن الحالة على أرض الواقع.

ويتجاهل الممثل السامي حقيقة أن غالبية المسائل في البوسنة والهرسك تنشأ عن عدم وجود توافق في الآراء بين الشعوب الثلاثة المكونة لها. وبدلا من أن يلعب مكتب الممثل السامي لعبة اللوم، ينبغي أن يشجع الحوار بين الطوائف وأن يبذل المساعي الحميدة لمساعدة البوسنيين على حل منازعاتهم. لقد انتهى وقت الحكم الخارجي. إن الشعب البوسني يستأهل حق تقرير مصيره بنفسه.

ونحن لا نشاطر الافتراضات الواردة في التقرير بشأن الركود المزعوم بل والتراجع في تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك الأهداف الخمسة والشرطان لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونرى أن الحالة في البوسنة والهرسك هادئة ومستقرة ولا تمثل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا يزال الممثل السامي يجد حججا مصطنعة من أجل الحفاظ إلى أجل غير مسمى على الحماية الدولية التي عفا عليها الزمن على هذه الدولة المستقلة ذات السيادة. وندعو زملاءنا في مجلس الأمن والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للإغلاق المبكر لمكتب الممثل السامي.

ويشير الممثل السامي في تقريره إلى ضرورة الوفاء بما يسمى "الالتزامات المتبقية" للبوسنة والهرسك تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي، ويشير إلى أن السلطات على جميع المستويات في البوسنة والهرسك ملتزمة بدولة "ماضية في طريق لا رجوع عنه نحو الاندماج في المنطقة الأوروبية - الأطلسية" (S/2020/345، المرفق، الصفحة 4). وعلينا أن نؤكد أنه لا يوجد توافق في الآراء في المجتمع البوسني بشأن هذه المسألة. ولا يحق للممثل السامي بأي شكل من الأشكال تعزيز التكامل الأوروبي أو الأوروبي - الأطلسي للبوسنة والهرسك، وينبغي ألا يسيء استخدام ولايته بالقيام بذلك. وتتمثل مسؤوليته في دعم الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام. ويجب أن نتذكر أن قرارات رئاسة البوسنة والهرسك بشأن السياسة الخارجية ينبغي أن تستند إلى توافق الآراء.

ونهيب بالممثل السامي أن يولي مزيدا من الاهتمام للمسائل الملحة العديدة في اتحاد البوسنة والهرسك، ومن بينها التعيين المنتظر لحكومة اتحادية جديدة وللمحكمة الدستورية، والاجتماع غير الكامل لمجلسي برلمان الاتحاد، وعدم إحراز التقدم في إجراء انتخابات محلية في مدينة موستار، وعدم تمتع الصرب بالمساواة الدستورية في كانتونات الاتحاد.

ونتساءل عن السبب الذي جعل الممثل السامي يعمل تقريبا على تشويه صورة أنشطة اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في معاناة جميع الشعوب في منطقة سريبرينيتسا التي عينتها حكومة جمهورية صربسكا في الفترة 1992-1995. وكما نفهم، فقد أنشئت هذه الهياكل بسبب العيوب المعروفة جيدا في

أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقد أعربنا عن شواغلنا بشأن هذه المسألة أكثر من مرة.

وتكشف الوثائق المستمدة من محفوظات المملكة المتحدة، التي رُفعت عنها السرية ونُشرت في كانون الثاني/يناير من هذا العام، تفاصيل هامة عن الأحداث التي وقعت خلال النزاع المسلح في سريبرينيتسا. وقد تأكد، على وجه الخصوص، أن الصرب البوسنيين تعرضوا لهجمات من المنطقة تحت حماية ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة. ونأمل في أن تساعد اللجان الدولية المستقلة التي عينتها جمهورية صربسكا على إلقاء الضوء على هذه الأحداث المأساوية.

وندعو جميع الحضور الدولي في البوسنة والهرسك، بما في ذلك مكتب الممثل السامي ووفد الاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى مواءمة أنشطتها مع ولاية كل منها والسياسة التي أقرها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، سعيا لتعزيز الملكية المحلية لصنع القرار على الصعيد الدولي.

إن روسيا، بوصفها واحدة من الجهات الضامنة الدولية لاتفاق دايتون للسلام، ستواصل الرصد لضمان التنفيذ الصارم للاتفاق. ونؤيد الحوار فيما بين البوسنيين القائم على الاحترام المتبادل. ونأمل في أن يقوم جميع الشركاء الدوليين المهتمين اهتماما حقيقيا بالاستقرار الدائم في البوسنة والهرسك بتعزيز التعاون بين الأطراف البوسنية والامتناع عن إجراء تقييمات متحيزة أو انفرادية، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة.

ونحث البوسنيين والكروات والصرب على استخدام النهج الجماعية لتسوية المسائل المعلقة على أساس متين من اتفاق دايتون للسلام، الذي يضمن المساواة بين الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد.

المرفق الحادي عشر

بيان السيدة حليمة ديشونغ، نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة

تعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن امتنانها للسيد فالنتين إنزكو على إحاطته وتقريره الأخير عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (S/2020/345، المرفق). ونسلم بالتزامه الدائم بولايته وبشعب البوسنة والهرسك، فضلا عن الأهداف والشروط التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. كما نشكر السيدة إيرينا هاسيتش على إحاطتها المفيدة، ونرحب بجميع الممثلين في هذه الجلسة.

ونبدأ بالإعراب عن قلقنا إزاء وباء فيروس كورونا، الذي كان له بالفعل أثر الشلل على العالم. وفي هذا الصدد، نعترف باستعداد القادة السياسيين والمؤسسيين للتعاون وتنسيق استجابتهم لهذه الأزمة، على النحو الوارد في تقرير الممثل السامي. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي خطاب مثير للشقاق قد يعوق الاستجابة ويؤثر سلبا على البيئة السياسية. إن وباء فيروس كورونا الجديد مشكلة عمل جماعي تتطلب وحدة وتماسك جميع الأطراف.

وفيما يتعلق باتفاق السلام، نواصل تشجيع التعاون بين الأطراف وفقا للقانون الدولي، ونؤكد على الحاجة إلى الدبلوماسية. ونشدد كذلك على ضرورة إجراء حوار بناء بين الطوائف داخل البوسنة والهرسك. ومن أجل تحقيق السلام والمصالحة على المدى الطويل بين جميع الطوائف، فمن المهم أن تكون هناك ملكية وطنية شاملة للعمليات السياسية وعمليات السلام. وللأسف، يشير الممثل السامي في تقريره إلى أنه لم يكن هناك التزام جدي بتنفيذ أهداف وشروط المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. ونأمل في أن تتمكن الأطراف من كسر هذا الجمود.

وأخيرا، ندعو إلى زيادة تمثيل المرأة، التي لا يمكن إهمال دورها في المجتمع أو التقليل منه. ويجب وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المقدمة، ونؤكد لهذا الغرض على ضرورة تحقيق العدالة بين الجنسين في جميع المجالات.

المرفق الثاني عشر

بيان السيد كوليسا مابونغو، نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

نود أن نشكر الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على أحدث تقرير لمكتبه عن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في البلد (S/2020/345، المرفق). إن عمل مكتبه لا يزال قيما للغاية بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك والمنطقة.

في البداية، تشيد جنوب أفريقيا بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف للتصدي لجائحة فيروس كورونا وتأمل أن يُنظر إلى ذلك على أنه فرصة لتحقيق وحدة الهدف بما يتجاوز نطاق احتواء المرض. وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة للتصدي للجائحة، تتفق جنوب أفريقيا مع تقييم مكتب الممثل السامي في أن جميع الجهود يجب أن تكون جيدة التصميم وموجهة بشكل سليم ومنسقة تنسيقا وثيقا من أجل تحسين فرص نجاحها.

ويظل عدم إحراز تقدم في عملية الحوار مسألة مثيرة للقلق. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى أن تبقي قيد نظرها أهداف الحوار الذي يجريه البلد وأن تمتنع عن الأعمال التي يمكن أن تقوض آفاقه، مما يعرقل تحقيق المصالحة والسلام الدائم. ولا تزال الاتفاقات والآليات القائمة مهمة من أجل المضي قدما بعملية الحوار ونحث جميع أصحاب المصلحة على العمل في إطار معاييرها بحسن نية، دعما لذلك الهدف. والأهم من ذلك، نود أن نؤكد أن المسؤولية الوطنية عن عملية السلام تقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة في البوسنة والهرسك.

ولا تزال الخلافات المستمرة بين الأحزاب السياسية تؤثر سلبا على تحقيق خطة الأهداف الخمسة والشرطين التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ اتفاق السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب الاستفزازي والانقسامي والقومي يمكن أن يقوض الاستقرار في البلد ويهدد سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

ومن ناحية إيجابية، نرحب بتعيين رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. ونعتقد أن ذلك سيساعد على تمهيد الطريق للحوار والتعاون. ومع ذلك، فإن التعيينات المعلقة الأخرى، بما في ذلك تعيينات قضاة المحكمة الدستورية والكيانات الأخرى، لا تزال تعوق الأداء الفعال لأجهزة الدولة. وبناء على ذلك، فإننا نشجع جميع الأطراف على التعجيل بالانتهاء من هذه العمليات الهامة.

في الختام، أود أن أكرر دعوة وفد بلدي إلى إجراء حوار بناء بين جميع الكيانات، وكذلك بين مختلف الهياكل البوسنية والممثل السامي. فلا يمكن التوصل إلى تسوية سياسية تجلب السلام والاستقرار إلى البوسنة والهرسك، وكذلك إلى المنطقة الأوسع، إلا من خلال الحوار والحلول التوفيقية.

المرفق الثالث عشر

بيان السيد قيس قبطني، الممثل الدائم للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة

أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على إحاطته وتقريره (S/2020/345، المرفق) عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، والسيدة إيرينا هاسيتش، المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، على عرضها. وأود أيضا أن أرحب بممثلي الاتحاد الأوروبي والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا.

في البداية، أود أن أعرب عن دعمنا وتضامننا مع سلطات البوسنة والهرسك وأن أثني على جهودها المنسقة لمكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتخفيف من آثاره. وكما أكد التقرير، تُظهر جائحة كوفيد-19 أن العمل ضمن الإطار الدستوري والقانوني لكفالة الأداء الوظيفي الكامل لجميع المؤسسات وتنسيقها الوثيق يخدم المصلحة المشتركة لجميع مستويات الحكومة وجميع مواطني البوسنة والهرسك. ونعتقد أن هذا التنسيق يسهم في تحقيق المصالحة بين جميع الطوائف في البوسنة والهرسك.

ويرحب وفد بلدي بتعيين مجلس الوزراء الجديد على مستوى الدولة في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2019 في أعقاب انتخابات عام 2018. غير أننا نلاحظ أن بعض حكومات الكانتونات لم تُعين بعد.

ويؤيد وفد بلدي الجهود التي يبذلها مكتب الممثل السامي، تمشيا مع اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويدعو جميع الأطراف إلى بذل جهود متضافرة لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بخطة الأهداف الخمسة والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي، نشجع جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بغية ضمان الحكم الذاتي الكامل للبوسنة والهرسك.

وفي حين أن نهاية هذا العام ستصادف الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإبرام اتفاق دايتون للسلام، فإن تقرير الممثل السامي يؤكد أن العديد من المسائل لا تزال من دون حل. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء استمرار خطاب التحريض والبيانات المثيرة للشقاق. وندعو جميع الزعماء السياسيين إلى إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية لجميع المواطنين في البوسنة والهرسك وتمهيد الطريق للأجيال الشابة لبناء مستقبل أفضل يقوم على الوحدة العرقية والثقافية. وفي هذا السياق، تعرب تونس عن تأييدها الكامل لسيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ونحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز سيادة القانون وضمان مشاركة الشباب والنساء في مختلف مستويات العمليات السياسية. يصادف شهر تموز/يوليه 2020 الذكرى السنوية للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، ونظل نشعر بقلق عميق إزاء استمرار إنكار الإبادة الجماعية وننادي بعدم تمجيد مجرمي الحرب وتخليد ذكراهم.

في الختام، يكرر وفد بلدي الإعراب عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك لتحقيق الاستقرار في البلد وتعزيز المصالحة بين مختلف مجموعاته العرقية، ونعرب عن استعدادنا للعمل مع الشركاء لدعم السلام والأمن الدائمين وتحقيق التنمية المستدامة.

المرفق الرابع عشر

بيان السيد ديفيد كلاي، المنسق السياسي للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أشكركم جزيل الشكر، سيدي، وأتقدم بالشكر أيضاً إلى مقدمي الإحاطتين في هذا الصباح.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي وفريقه على هذا التقرير الشامل (S/2020/345، المرفق). وبينما نفضل جميعا أن نرى الجهات الفاعلة المحلية تتحمل المسؤولية عن تحقيق مستقبل آمن وسلمي ومستدام للبوسنة والهرسك، يواصل مكتب الممثل السامي القيام بدور أساسي. وهو يحظى بتأييد المملكة المتحدة الكامل، بما في ذلك استخدام السلطات التنفيذية إذا اقتضت الحالة ذلك.

وكما يوضح الممثل السامي، فإن البوسنة والهرسك، شأنها شأن كل بلد آخر تقريبا، تكافح جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونعرب عن إعجابنا بانضباط وتضامن السلطات في سياق اضطلاعها بهذه المهمة الهائلة التي لا تزال مستمرة، ونرحب بإحساس القادة السياسيين والمؤسسيين بالوحدة في معالجة هذه المشكلة المشتركة. ونحن على استعداد لدعم البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي في هذا التحدي المشترك.

وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، سرنا أن نرى أنه يمكن التغلب على مشاكل العقبات في البوسنة والهرسك - أولا، بالاتفاق الذي طال انتظاره في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي على تشكيل حكومة مستقرة، تواصل تعاون البوسنة والهرسك مع منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وثانيا، بالاتفاق التاريخي على الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي ستعود بالفائدة المباشرة على جميع المساعدات للبوسنة والهرسك.

وقد كان اتفاق الرئاسة المشتركة في 28 نيسان/أبريل بشأن عملية تؤدي إلى تنفيذ البوسنة والهرسك لآراء الاتحاد الأوروبي والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية وسيادة القانون دليلا آخر على أن البوسنة والهرسك يمكن أن تعمل من أجل مستقبل إيجابي.

وجميع هذه الخطوات هامة للنهوض بآفاق البوسنة والهرسك من أجل مستقبل أوروبي - أطلسي. ونحث السياسيين على المشاركة البناءة في هذه العملية التي ستكون أفيد لمواطني البوسنة والهرسك من التهديدات غير البناءة للمأزق السياسي الذي شهدناه مؤخرا فيما يتعلق بالقضاة الأجانب الذين يجلسون في المحكمة الدستورية، وهي مؤسسة أساسية ينص عليها اتفاق دايتون. وجميل أن نرى أن المحكمة لا تزال تعمل على الرغم من تلك التهديدات. فهذه التهديدات لا تزيد إنهاء الإشراف الدولي إلا صعوبة. وتشدد المملكة المتحدة على أهمية المحكمة وترحب بوصول القاضية الجديدة، أنجيليكا نوسبرغر، التي ستجلب معها خبرة كبيرة.

كما نحث القادة على استغلال لحظة الوحدة هذه لاستكمال تشكيل مجلس الوزراء وجمع السلطات على جميع المستويات الأخرى عقب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2018.

وكان من المقرر إجراء انتخابات محلية في وقت لاحق من هذا العام. وإذ يجب علينا أن نرى ما هو ممكن بالنظر إلى حالة كوفيد-19، يجب علينا ألا نغفل الحقيقة المخزية المتمثلة في أن انتخابات مدينة موستار لم تجر منذ عام 2008 - كما بين الممثل السامي اليوم - في انتهاك للحقوق الأساسية

للمواطنين، كما قالت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ومن الضروري أن تتخذ البوسنة والهرسك على وجه السرعة جميع الخطوات اللازمة لضمان إجراء الانتخابات في موستار هذا العام، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات 28 نيسان/أبريل.

وقد أعلنت البوسنة والهرسك، بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في رأي الاتحاد الأوروبي، أنها ستعالج جميع الأحكام المعلقة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولا سيما الحكم الصادر في قضية سيديتش – فينشي، وأنها ستكفل أن يتمكن جميع مواطني البوسنة والهرسك من ممارسة حقوقهم الديمقراطية الأساسية والمشاركة على قدم المساواة في مستقبل بلدهم.

وإصلاح سيادة القانون كذلك في صميم هذا الاتفاق. ومن الضروري معالجة المشاكل ومواصلة مكافحة الفساد، كما يشير تقرير القاضي بريبي. ومهم للغاية أن يعالج السياسيون هذه المسألة من دون مزيد من التأخير.

وأود أن أهنئ مكتب الممثل السامي على عمله في مقاطعة برتشكو. فقد عمل على تعزيز الحكم الرشيد وتطوير الهياكل الأساسية ونمو القطاع الخاص، من خلال عمله المنسق مع المجتمع الدولي. فهذا نموذج جيد للإصلاح.

ويصادف هذا العام مرور 25 عاما على توقيع الاتفاق الإطاري العام للسلام، الذي أنهى الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعم المملكة المتحدة الثابت للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. ومن المهم أن تجد البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي سبلا للاحتفال بهذه الذكرى السنوية على النحو المناسب وتعزيز بيئة آمنة ومأمونة ومستقبل إيجابي ومزدهر للبوسنة والهرسك. وكذلك من المهم، بالنسبة للبوسنة والهرسك، إيجاد سبل لتنشيط وزيادة الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عمل 5+2.

وكذلك تصادف هذه السنة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. وعلينا أن نتكاتف لنتذكر الإبادة الجماعية وجميع ضحايا النزاعات المروعة التي وقعت في البلقان في التسعينات. ويجب علينا أن نضمن عدم تكرار هذه الأحداث مرة أخرى. وما يبعث على القلق البالغ أن تمجيد مجرمي الحرب لا يزال مستمرا من قبل جميع الأطراف، مما يجعل احتمال المصالحة الدائمة أمرا بعيد المنال. ومن غير المقبول أن يواصل الأفراد وقطاعات المجتمع، بمن فيهم السياسيون، إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا على الرغم من أن محكمتين دوليتين وهيئات قضائية محلية تعتبرها إبادة جماعية.

وأود أن أتناول بإيجاز النقطة التي أثارها الممثل الدائم للاتحاد الروسي فيما يتعلق بمحفوظات المملكة المتحدة. فكما ذكر الممثل الدائم، أصدرت المحفوظات الوطنية للمملكة المتحدة مؤخرا وثائق تتعلق بالبوسنة والهرسك يعود تاريخها إلى 25 عاما كجزء من التزام المملكة المتحدة المستمر بالشفافية. إن موقف المملكة المتحدة الملتزم بأن الإبادة الجماعية قد ارتكبت في سريبرينيتسا أمر لا لبس فيه. ومكان النظر في الحكم الرسمي على ما حدث في سريبرينيتسا وفي أماكن أخرى هو أحكام المحاكم الدولية. وكان لدى المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 آلاف الشهود، ويحتوي المحضر على ملايين الصفحات.

وتواصل المملكة المتحدة دعم جهود المصالحة في البوسنة والهرسك وغرب البلقان على نطاق أوسع، بما في ذلك من خلال مشاريعنا ودورنا في عملية برلين.

وفي الختام، لقد كلف استمرار سعي من هم في السلطة إلى تحقيق مصالح سياسية ضيقة وإحجامهم عن التوصل إلى حل وسط البوسنة والهرسك غاليا. ونأمل أن تكون التطورات الأخيرة حافزا لنهج جديد.

إن أزمة كوفيد-19 تؤثر علينا جميعا. وتساعد استجابات البوسنة والهرسك على التخفيف من حدة المشاكل. وينتهز الزعماء السياسيون الآن هذه الفرصة للمضي قدما بالإصلاحات حتى تخرج البوسنة والهرسك من الأزمة وهي أقوى، بدعم من شركائها. وندعو السياسيين في البوسنة والهرسك إلى إظهار التزامهم بالتقدم وإلى التطلع إلى الأمام لا إلى الوراء وإلى العمل من أجل توفير المستقبل الإيجابي الذي يستحقه مواطنوها كثيرا.

المرفق الخامس عشر

بيان السيدة كيلي كرافت، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

إنه لأمر منعش فعلا أن نسمع كل التعليقات عن الشباب، وكان رائعا حقا إجراء هذه المحادثة هذا الصباح مع فالنتين، فقط لنتمكن من مناقشة الشباب، شخصيا، وأهمية هذه الحركة وأن تتأكد من أنهم، أيضا، يفهمون مشاركتهم ومساهمتهم في مستقبل البلد. وكان جميلا أن نسمع ممثلي إندونيسيا وألمانيا يتحدثان عن أهمية الشباب، وأعتقد أن ذلك له أهمية بالغة، في أي بلد. وواضح، كما ناقشنا أنا وفالنتين هذا الصباح، أن تمثيله للمجتمع الدولي يحظى بتقدير كبير وقد أحدث فرقا كبيرا في مسار البلد. وأنا شخصيا أتقدم له بامتناننا من إدارة ترامب.

وتتوخى الولايات المتحدة الأمريكية ديمقراطية حديثة ومتعددة الأعراق ومستقرة ومزدهرة في البوسنة والهرسك – ديمقراطية مسؤولة عن مصيرها. وتظهر آخر تقارير فالنتين أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به على الرغم من وجود علامات مشجعة – وذلك أمر آخر كان صادقا جدا بشأنه هذا الصباح – سواء كان ذلك لدفع البلد إلى الأمام من انتخابات عام 2018 العامة أو للتحضير للانتخابات البلدية المقبلة.

وبغض النظر عن الموعد الذي يعلن فيه إجراء تلك الانتخابات، يمكن القيام بعمل مؤسسي في الوقت الراهن لضمان التنفيذ الشفاف للانتخابات. إننا نؤيد ولايته بموجب اتفاقات دايتون بوصفها السلطة النهائية بشأن الجوانب المدنية لاتفاق السلام تأييدا قويا. وعلاوة على ذلك، نشيد بالعمل المتواصل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية وعملية ألثيا في البوسنة والهرسك ودورها في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة.

وقد اضطرت البوسنة والهرسك، شأنها شأن بقية العالم، لاتخاذ تدابير استثنائية لمكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتخفيف آثارها. وقد تعاون القادة السياسيون والمؤسسيون في البوسنة والهرسك في جهود الاستجابة – وهذا دليل على أنه يمكن للحكومة أن تعمل وتحكم بطريقة تخدم الشعب عندما تتوفر الإرادة للقيام بذلك. ويجب أن تظل الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة والتخفيف من آثارها مصممة تصميما جيدا ومحددة الهدف بدقة، ويجب أن تلتزم التزاما تاما بالإطار الدستوري والقانوني للبلد.

يجب على قادة البوسنة والهرسك اتخاذ خطوات نحو المصالحة السياسية ويجب عليهم تنفيذ إصلاحات طال انتظارها، بما في ذلك كفالة الاستدامة المالية والتصدي للفساد وللجريمة المنظمة. وندعو إلى اعتماد الميزانية على مستوى الدولة لعام 2020 على وجه السرعة لأنها لا تزال شرطا مسبقا لإجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك، وهي الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. وفي حال تأخيرها بسبب الجائحة، يجب ألا نغفل هدف إجراء انتخابات حرة ونزيهة تجسد إرادة الشعب.

وتعارض الولايات المتحدة بشدة تلك المساعي التي تبذلها الجهات المخربة لاستغلال المشهد السياسي في البوسنة والهرسك لتحقيق مكاسب شخصية وسياسية ومالية. فلا يزال القادة ذوو النعرة القومية ينكرون جرائم الحرب ويمجدون مجرمي الحرب المدانين. ويزداد تحدي كبار الشخصيات السياسية وقطاعات اجتماعية معينة لقرارات المحاكم الدولية المكلفة بمقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ولا تزال الجهات الفاعلة الخارجية تستهدف سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، في حين

تسـعى العناصـر المخربة إلى تقويض مؤسـسـات الدولة. وتشـكل هذه السـلوكيات والإجراءات تهديدا خطيرا وجديا لآفاق المصالحة الدائمة في البلد.

وإدارة ترامب ملتزمة بمساعدة شعب البوسنة والهرسك في سعيه إلى بناء مجتمع أكثر حرية وعدلا وديمقراطية. ويجب على البوسـنة والهرسـك أن تواصـل السـير على طريق التكامل الأوروبي والتعاون عبر المحيط الأطلسـي. ونتطلع إلى الوفاء الكامل بالأهداف والشـروط المتفق عليها سـابقا لإغلاق مكتب الممثل السـامي. ومن المؤكد أن بالإمكان تحقيق تلك الأهداف، وفي غضـون ذلك تعزيز أمن البوسـنة والهرسـك واستقرارها ورخاءها إلى حد كبير.

المرفق السادس عشر

بيان يلقيه السيد دانغ دينه كوي، الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو على تقريره (S/2020/345، المرفق) فضلا عن إحاطته. وأرحب بممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، وكذلك بالسيدة إيرينا هاسيتش، في جلستنا هذه.

يرحب وفد بلدي بتعيين مجلس وزراء جديد على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك. ويسرنا أيضا تمكُّن البلد من إدارة الأوضاع الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والسيطرة عليه نسبيا. علاوة على ذلك، فإننا نأمل أن تمكن المساعدة الطارئة التي قدمها مؤخرا صندوق النقد الدولي، فضلا عن المساعدات المالية والمادية الأخرى المقدمة من المجتمع الدولي، البوسنة والهرسك من تلبية الاحتياجات العاجلة الناشئة عن الجائحة.

ولكن لا يزال البلد يواجه صعوبات ذات أبعاد مختلفة. ومن الناحية السياسية، فإن الصورة التي رسمها لنا السيد إنزكو قاتمة ومليئة بالخطابات والأفعال المثيرة للشقاق. ومن الناحية الاقتصادية، بيّن التقرير الاقتصادي العادي عن غرب البلقان الصادر عن البنك الدولي في ربيع عام 2020 أن من المتوقع أن يصيب الركود اقتصاد البوسنة والهرسك في عام 2020، وأن يشهد انخفاضا نسبته 3.2 في المائة. ومن الناحية الاجتماعية، غادر البوسنة والهرسك ما يزيد على 000 200 شخص منذ عام 2013، أي نحو 000 60 شخص في عام 2019 وحده.

وتم التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك في 14 كانون الأول/ديسمبر قبل 25 عاما. وبعد ذلك بيوم واحد، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 1031 (1995) بشأن تنفيذ اتفاق السلام. ولا بد أن الناس كانوا تواقين إلى تسوية شاملة لإنهاء النزاع وبناء مجتمع جديد يسوده السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك. وبالرغم من أن جيلا جديدا قد ولد ونشأ وأصبح راشدا وربما أنجب بعضه أطفالا أيضا، لم تنفذ بعد أي من الأهداف والظروف المواتية لبناء مجتمع صامد وموحد للبوسنة والهرسك تنفيذا كاملا. وتسببت جراح الماضي التي لم تندمل بعد في تقسيم الناس في البلد وبدد فرص تحقيق السلام والاستقرار في الوقت الحاضر.

ولا يسعنا التباطؤ في تنفيذ اتفاق السلام لعقد آخر. وعليه، يود وفد بلدي أن يقدم التوصيات التالية.

أولا، ندعو قادة البلد وكذلك قادة كياناته ومجتمعاته إلى إيلاء مسألة الوفاق الوطني أقصى الاهتمام. ويجب عليهم تعزيز الحوارات البناءة بدلا من الخطاب والأفعال الانقسامية. وينبغي للمجموعات الإثنية الثلاث أن تعمل معا بروح من المصالحة والتطلعية لبناء حكومة قوية وموحدة. وفي هذه العملية، يجب الاعتراف بالشباب بوصفهم شركاء رئيسيين في التغيير الإيجابي ودعاة للسلام والمصالحة.

ثانيا، من المهم أن تركز البوسنة والهرسك على مسائل من بينها: إرساء سيادة القانون وإصلاح الإدارة العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية، فضلا عن عملية التكامل الإقليمي.

ثالثا، ندعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى الوفاء التام بتعهداتها والتزاماتها بموجب اتفاق السلام، مع الاحترام الواجب لاستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن مصلحة جميع المجموعات العرقية في البلد في الأجل الطويل.

المرفق السابع عشر

بيان السيد سفين ألكالاج، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة

بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وأتمنى لكم ولوفدكم كل النجاح. ونرحب أيضا بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأحطنا علما بتقريره عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يشمل الفترة من 16 تشرين أكتوبر الأول 2019 إلى 15 أبريل نيسان.2020 (S/2020/345، المرفق).

أولا، أود أن أتناول المسألة الأكثر إلحاحا. لقد تأكدت حالات الإصابة الأولى بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في البوسنة والهرسك في بداية آذار/مارس. واستجابت لها السلطات في البوسنة والهرسك على وجه الاستعجال. واتخذت مختلف التدابير العاجلة والضرورية لاحتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ وتدبير الحجر الصحي الإلزامي. وتمت تعبئة جميع الموارد المتاحة لنا. وتعيّن على مستشفياتنا ومؤسساتنا الطبية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة التكيف مع هذه الظروف الجديدة وغير المتوقعة على وجه الاستعجال. ويواصل الأطباء والممرضون والمسعفون وآخرون كثيرون الارتقاء إلى مستوى التحدي ويخاطرون بحياتهم في مكافحة هذا المرض الشرس وشديد العدوى. ونغتنم هذه الفرصة لنشكرهم جميعا على تفانيهم وجهودهم التي لا غنى عنها. ونود أيضا أن نشكر شركاءنا الدوليين على المساعدة والدعم القيّمين المقدمين إلينا في هذه الأوقات الصعبة بالنسبة للبشرية جمعاء.

وبالإضافة إلى تأثير الجائحة على نظامنا الصحي، فإنها ألحقت ضررا بالغا باقتصادنا الهش أيضا. واتخذت سلطات البوسنة والهرسك بعض التدابير اللازمة للتخفيف من تلك الآثار السلبية. فقد اتخذت بعض الترتيبات المالية العاجلة لمساعدة أكثر الفئات معاناة. وسوف تستغرق هذه الجهود وقتا، وسيكون من الضروري توفير موارد كبيرة للتعافي من هذه الحالة غير المسبوقة التي سببها هذا الفيروس الذي أزهق أرواح الكثيرين في جميع أنحاء العالم.

وأخيرا، نحن بحاجة إلى مساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى للتغلب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لجائحة فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، سيكون للأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال فريقها القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف، دور لا غنى عنه.

وأود الآن أن أنتقل إلى بعض النقاط المتصلة بالحالة في البوسنة والهرسك قبل تفشي مرض فيروس كورونا. لقد عينت الجمعية البرلمانية مجلس وزراء البوسنة والهرسك الجديد في كانون الأول/ديسمبر. وواصل مجلس الوزراء التعاون مع حكومات الكيانات بشأن المسائل المتصلة بالاندماج الأوروبي وبشأن عمليات الإصلاح الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، وزيادة فعالية الإدارة العامة، واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية من أجل التمكين من إيجاد فرص العمل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت الحكومة خطة إصلاح وطنية تحدد علاقات البلد في المستقبل مع الحلف الأطلسي، وهي وثيقة قُدمت فيما بعد إلى منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل تنفيذ استعراض عام 2016.

إن سلطات البوسنة والهرسك ملتزمة التزاما تاما بالتغلب على التحديات المتبقية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة للاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الصدد، نشعر بالامتنان للاتحاد الأوروبي على دعمه النشط لمسار بلدي صوب الاندماج الأوروبي. ونحث الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على مواصلة

هذا الدعم وتكثيفه. وقد ضـاعفنا، من جانبنا، جهودنا في عدد من المجالات ذات الصـلة، بما في ذلك تنفيذ برنامج الإصـلاح والإصـلاحات الاجتماعية والاقتصـادية على سبيل الأولوية. ونؤكد تصـميمنا الثابت على تعزيز سـيادة القانون والحكم الرشـيد من أجل الوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي للحصـول على مركز الترشيح لعضويته.

والأهم من ذلك أن رئاسة البوسنة والهرسك اتخذت في 28 نيسان/أبريل خطوة حاسمة نحو الحصول على مركز الترشيح وبدء مفاوضات العضوية مع الاتحاد الأوروبي باعتماد خطة لتنفيذ توصيات المفوضية الأوروبية لعام 2019.

ولا يزال تعزيز التعاون الودي والبناء فيما بين بلدان المنطقة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك أولوية قصوى في السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك. ولا يزال تعاون دول غرب البلقان في إطار عملية برلين محركا رئيسيا لاندماجها في الاتحاد الأوروبي وللاستقرار الإقليمي.

فالبوسنة والهرسك تقوم بدور فعال في المبادرات الإقليمية من خلال عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا وصندوق غرب البلقان ومبادرة وسط أوروبا، على سبيل المثال لا الحصر. إن إنشاء الطريق السريع بين سراييفو وبلغراد مثال جيد على التعاون فيما بين ثلاثة بلدان شريكة - هي صربيا وتركيا والبوسنة والهرسك.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البوسنة والهرسك الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. واتخذت البوسنة والهرسك خطوات هامة، بدعم كبير من الاتحاد الأوروبي، لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الجريمة المنظمة. ويعمل خبراء الاتحاد الأوروبي مع سلطات البوسنة والهرسك لتنفيذ خطة العمل المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البوسنة والهرسك خلال الفترة 2018-2022.

وتواصل المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك مقاضاة الأفراد الذين يقاتلون في صفوف المنظمات الإرهابية، وكذلك أولئك الذين ييسرون تجنيد المقاتلين الإرهابيين. وفيما يتعلق بمقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في المحاكم المحلية، نود أن نؤكد من جديد أن البوسنة والهرسك، بوصفها دولة معقدة ومتعددة الجنسيات، تعتقد أن مكافحة الإفلات من العقاب أمر حيوي.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تواصل البوسنة والهرسك تطوير عملية حاسمة للتخطيط والرصد والتقييم تتماشى تماما مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناننا لفريق الأمم المتحدة القطري في البوسنة والهرسك على إسهاماته البارزة وجهوده الدؤوبة لمساعدة مؤسساتنا في تنفيذ خطة التنمية.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى أحد الشواغل الرئيسية لسلطات البوسنة والهرسك - وهي مسألة المهاجرين غير الشرعيين. فلا تزال أزمة المهاجرين الدوليين تشكل تحديا كبيرا لدول المنطقة واقتصاداتها. وفي العام الماضي، سجل بلدي زيادة كبيرة في عدد اللاجئين والمهاجرين على أراضيه، الذين عبر معظمهم الحدود بصورة غير قانونية. ولا تملك مؤسساتنا القدرة على تنفيذ التدابير اللازمة لكبح أزمة المهاجرين وفقا لأعلى المعايير الأوروبية والدولية.

وإذ نضــع في اعتبارنا أن الافتقار إلى القدرات وحقيقة أن البوسـنة والهرسـك ليسـت مقصـدا نهائيا للمهاجرين، فإن حكومتنا بحاجة إلى دعم دولي أقوى، ولا ســـيما من الاتحاد الأوروبي، الذي غالبا ما يكون الوجهة النهائية للمهاجرين. ونحن ممتنون للمفوضـية الأوروبية على دعمها المالي لتعزيز قدرات سلطاتنا في مجال الهجرة وإدارة الحدود، ولكن مؤسسـاتنا تحتاج إلى مزيد من الدعم من الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة لتحقيق استجابة فعالة.

وفي هذه الأوقات العصيبة، تواصل البوسنة والهرسك الإسهام بنشاط في السلم والأمن الدوليين عن طريق نشر أفرادها من العسكريين والشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدينا حاليا ما يقرب من 45 فردا يعملون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.

وقد أيدت البوسـنة والهرسـك دعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطـلاق النار على الصـعيد العالمي لجميع النزاعات في جميع أنحاء العالم من أجل إسـكات دوي البنادق ووقف العنف ورفع الأصـوات من أجل السلام. وفي هذا الوقت البالغ الصعوبة، ليس هناك ما هو أهم من وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم لتعزيز العمل الدبلوماسي، والمساعدة على تهيئة الظروف لإيصال المعونة المنقذة للحياة، وبعث الأمل في بعض الأماكن الأكثر عرضـة لجائحة كوفيد-19. إن البوسـنة والهرسـك على اسـتعداد للتعاون مع الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة وأسرة الأمم المتحدة الأوسـع نطاقا بشأن هذه المسألة الأكثر أهمية وإلحاحا التي تواجه العالم اليوم.

وأخيرا، نود أن نعرب عن اسـتعداد سـلطات البوسـنة والهرسـك لمواصـلة عملها من أجل ضـمان مســتقبل أفضـــل وأكثر ازدهارا لمواطنيها، فضـــلا عن امتنان بلدي لشــركائه الدوليين على دعمنا لســلوك ذلك الدرب.

المرفق الثامن عشر

بيان السيد إيفان سيمونوفيتش، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أرحب بالممثل السامي فالنتين إنزكو. وأشكره على إحاطته الشاملة اليوم بشأن آخر تقرير لمكتبه (S/2020/345، المرفق).

تؤيد كرواتيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد شاركت كرواتيا باستمرار في هذه المناقشات نصف السنوية للمجلس بشأن البوسنة والهرسك وإننا نرحب بهذه الفرصة – ويزيد ترحيبنا بها في هذه الظروف التي لم يسبق لها مثيل – لمناقشة الحالة في البلد.

إن الظروف غير المسبوقة التي أحدثتها الجائحة العالمية لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تجبر عالم الدبلوماسية والسياسة الدولية على إيجاد طرق جديدة للقيام بالأعمال – لم يجر اختبار بعضها قط – وعلى تعديل أساليب عمله حتى لا يغفل عن قضايا استراتيجية هامة.

ونحن نعتبر الموضوع المطروح على جدول أعمال المجلس اليوم موضوعا بالغ الأهمية. وقد أكدنا في مناسبات عديدة على الأهمية التي تعلقها كرواتيا على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك واستقرارها وفاعليتها وازدهارها. وفي مناسبات عديدة، وحتى في أسوأ الأوقات، أثبتنا ذلك قولا وفعلا.

واليوم، ونحن نناقش هذه المسألة في المجلس، وبفضل التكنولوجيا الحديثة، تجري مناقشة هامة أخرى لمستقبل غرب البلقان عن طريق التداول بالفيديو – وهو مؤتمر قمة لـ 27 من قادة الاتحاد الأوروبي وستة من قادة غرب البلقان. وكان من المقرر أن تعقد قمة الاتحاد الاوروبي – غرب البلقان في زغرب في شهر أيار/مايو المقبل برئاسة كرواتيا. ولعدم إمكانية تنظيم مؤتمر قمة بحضور شخصي، بسبب القيود المفروضة في إطار مكافحة وباء فيروس كورونا، فقد اتفق قادة الاتحاد الأوروبي، بناء على مبادرة من رئيس الوزراء الكرواتي أندريه بلينكوفيتش، على أن تعقد قمة زغرب المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان عن طريق التداول بالفيديو، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان الستة.

وحتى في هذه الأوقات الصعبة للغاية، نبذل قصارى جهدنا لدعم غرب البلقان. ونحن لا نفقد التركيز أو نسمح بترك المسائل الهامة من دون معالجة. وقد أتاحت كرواتيا، من جانبها، لشركائها من غرب البلقان فرصة استثنائية. وكذلك فإن عقد قمة الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان، وقرار بدء مفاوضات العضوية مع ألبانيا ومقدونيا الشمالية، يبينان بوضوح مشاركة كرواتيا في شؤون غرب البلقان. ونأمل في أن يشكل مؤتمر قمة زغرب حافزا لتشجيع العمل الداخلي للبوسنة والهرسك بشأن جدول أعمالها في الاتحاد الأوروبي والإصلاحات ذات الصلة.

ويمكن للبوسنة والهرسك المستقرة والسلمية والمزدهرة، التي تتقدم بثبات على طريقها نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في بلد تكفل فيه المساواة الدستورية بين الشعوب الثلاثة المكونة لها وحقوق جميع المواطنين، أن تؤدي دورا محوريا في استقرار غرب البلقان وأوروبا والعالم بأسره.

وتم أخيراً في شهر كانون الأول/ديسمبر عندما شُكل مجلس الوزراء الجديد، حل المأزق السياسي في البوسنة والهرسك والجمود في تشكيل المؤسسات بعد الانتخابات التي نظمت في عام 2018. إن كرواتيا، بوصفها أكبر مؤيد لمسار البلد نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ترحب بتلك الخطوة، على أمل أن تؤدي إلى فك عقدة سياسية والسماح بإجراء الإصلاحات التي تمس الحاجة إليها.

وكان السيد غوردان غرليتش رادمان، وزير خارجية كرواتيا، أول وزير خارجية يسافر إلى سراييفو بعد إقرار مجلس وزراء البوسنة والهرسك الجديد في شهر كانون الأول/ديسمبر. وأعرب من خلال قيامه بذلك عن تأييد كرواتيا والاتحاد الأوروبي لعمليات الإصلاح المقبلة. كما أعرب مجلس الاتحاد الأوروبي عن تأييده لتلك الإصلاحات في نهاية العام الماضي. وفي هذا الصدد، من الواضح أن البوسنة والهرسك ستحتاج إلى بذل جهود هائلة وإجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية واقتصادية هامة.

ويجب أن تكون عمليات الإصلاح المعقدة تلك محلية، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال عملية داخلية عقلانية تسند إلى توافق الآراء، في بيئة من الوفاق والمصالحة. ويجب أن تنشأ عن اتفاق يتم التوصل إليه بين الممثلين السياسيين الشرعيين للشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد، على النحو المنصوص عليه في اتفاقي دايتون – باريس، ويجب أن تستند إلى مبدأ المساواة بينها.

وتحتاج البوسنة والهرسك اليوم إلى خطاب وأفعال أقل شقاقا وتأجيجا للمشاعر، مما يؤدي إلى دوامة من انعدام الثقة. وتحتاج عوضا عن ذلك إلى إصلاحات أخرى كثيرة تهدف إلى تعزيز المؤسسات ووظائفها، بشكل عام، وسيادة القانون والسلطة القضائية بشكل خاص.

وفي كثير من الأحيان، اقتصرت السياسات تجاه البوسنة والهرسك وداخل البلد نفسه على طرفي النقيض – المركزية أو الانقسام. إن الاتجاهات المتنامية للهيمنة الوحدوية من ناحية، والانفصالية من ناحية أخرى، مدمرة للبوسنة والهرسك ولسلامتها وفاعليتها، ونتيجة لذلك، لمستقبلها.

وفي هذا الصدد، تود كرواتيا أن تكرر قرارات البرلمان الأوروبي بشأن التقدم الذي أحرزه البلد في السنوات 2015 و 2016 و 2017. وهي تشير إلى أن البوسنة والهرسك لن تكون مرشحة ناجحة لعضوية الاتحاد الأوروبي إلى أن تتوفر الظروف المؤسسية الملائمة على أساس مبادئ الفيدرالية واللامركزية والتمثيل المشروع.

وعلى المدى الطويل، يهرب المواطنون إلى البلدان الأوروبية بسبب اللامبالاة السياسية، لأنهم لا يستطيعون المشاركة على نحو ملائم في العمليات السياسية والاجتماعية. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب الحالة الاقتصادية السيئة والافتقار العام إلى الآفاق المستقبلية. إن الناس اليوم، ولا سيما منهم الشباب والمتعلمون، يُعربون عن سخطهم بالمغادرة.

وقد أجريت الانتخابات العامة الأخيرة في خريف عام 2018 بدون إدخال تغييرات مسبقة على أحكام قانون الانتخابات، الذي أعلنت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أنه غير دستوري. وللمرة الأولى، سمح قانون الانتخابات المعيب للشعوب المكونة للاتحاد المتمتعة بالأغلبية بأن تنتخب مرشحها وأن تفرض على الكروات مرشحا من اختيارها للرئاسة الجماعية للدولة، وهي الرئاسة المؤلفة من ثلاثة أعضاء.

وقد أكدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أن التمثيل المشروع والنسبي للشعوب الثلاثة المكونة لها على جميع مستويات الحكومة هو المبدأ الأساسي المكرس في دستور البلد، وبذلك كلفت برلمان الدولة بمواءمة قانون الانتخابات مع الدستور. وكان ذلك في عام 2016.

ولذلك فمن الأهمية بمكان الشروع على وجه السرعة، وبدون المزيد من التأخير، في إصلاح قانون الانتخابات، عملا بأحكام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قضية ليوبيتش وبشأن مدينة موستار. وهذا الإصلاح ضروري لتنفيذ أحكام المحكمة الدستورية، وتعزيز سيادة القانون، ومنع التلاعب بالانتخابات في المستقبل. ومن شأن ذلك أن يمكن من التنفيذ الكامل لمبدأ المساواة بين الشعوب الثلاثة المكونة للاتحاد - البوسنيون والكروات والصرب - وحقها في التمثيل المشروع، الذي لا يزال عنصرا رئيسيا في الاستقرار السياسي الداخلي للبوسنة والهرسك.

وقد أصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحا مع إجراء الانتخابات المحلية في الخريف، ولا تزال الشرط المسبق الأساسي للتعجيل بالتقدم نحو بلد كامل الفاعلية يركز على مستقبله بدلا من ماضيه.

وبالإضافة إلى هذه المشاكل الهيكلية، تواجه البوسنة والهرسك أيضا تحديات جديدة. فقد زادت موجة الهجرة على طريق البلقان الغربية وفي إقليم البوسنة والهرسك زيادة كبيرة في عام 2019 وتتعرض أطول حدود برية خارجية للاتحاد الأوروبي لضغط كبير جراء الهجرة غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، يمثل وباء كوفيد-19 عبئا إضافيا على موارد البلد الشحيحة أصلا، وقدراته المحدودة، لأنه يزيد الضغط على المجتمعات والمؤسسات المحلية ويزيد من التوترات السياسية وعدم الاستقرار.

وفي غضون ذلك، تقدم جمهورية كرواتيا باستمرار المساعدة التقنية والخبراء والمساعدات المالية إلى البوسنة والهرسك. وقد اتخذت الحكومة الكرواتية في الآونة الأخيرة إجراءين حاسمين لمساعدة البوسنة والهرسك على مكافحة كوفيد-19 والتخفيف من عواقبه. وفي هذه الأوقات الصعبة التي يمر بها بلدي، حيث يعاني من الجائحة والزلزال المدمر الذي تسبب في أضرار جسيمة لعاصمته زغرب، تسهم كرواتيا بأكثر من 5 ملايين يورو في نظام الرعاية الصحية في البوسنة والهرسك، وترسل معدات الوقاية إلى البلد لمساعدته على منع انتشار الفيروس.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على أن كرواتيا كانت دائما على استعداد لمساعدة البوسنة والهرسك ولا تزال أكبر داعم لها. ونحن نؤيدها ونساعدها في طريقها إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي، ونساعدها على الوفاء بجميع المتطلبات في هذا الصدد.

وعادة ما تولد الإصلاحات خصوماً لأنها تتصدى لمصالح ضيقة ومحددة. إن القتال من أجل ماض أفضل لا طائل منه وهو أمر غير منطقي. والشيء الوحيد الذي يستحق القتال من أجله هو مستقبل أفضل للجميع وتحقيق الصالح العام بصورة أشمل. ونشجع صديقتنا وجارتنا على أن تجد القوة والحكمة الداخليين للمضي قدما، من دون إبطاء، بمجموعة شاملة من الإصلاحات بوصفها طريقا نحو غد أفضل.

المرفق التاسع عشر

بيان السيد ميلان ميلانوفيتش، الممثل الدائم لجمهورية صربيا لدى الأمم المتحدة

أشكر الممثل السامي على إحاطته وأعضاء مجلس الأمن وغيرهم على بياناتهم.

ينعقد اجتماع مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في البوسنة والهرسك في وقت صعب للغاية حيث يبذل المجتمع الدولي جهودا هائلة لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتيح لنا هذا الوقت الصعب لنثبت قدرتنا على التغلب على الصعوبات التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر بالعمل معا في تضامن وتعاون. غير أنه قبل أن أمضي قدما في بياني، أود أن أعرب أولا، بحزن شديد، عن التعازي للأسر التي فقدت ذويها بسبب هذا الفيروس الخطير.

ويؤكد كفاحنا المشترك ضد هذه الجائحة أهمية التعاون العالمي والإقليمي والتصدي للتحديات التي تهدد التنمية والاستقرار، لا في منطقتنا فحسب، بل كذلك في العالم بأسره. ونحن نشهد في هذه الأوقات العصيبة صداقة وتضامنا ملحوظين بين صربيا والبوسنة والهرسك ومواطنيهما. وأود أن أذكر، في هذا السياق، "الممر الأخضر" عند المعبر الحدودي في سريمسكا راتشا، الذي افتُتح تمشيا مع قرار اللجنة المشتركة لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى بإنشاء نظام أسرع لتدفق السلع بين بلدان المنطقة، بما في ذلك المنتجات الإنسانية بصفة خاصة.

وتبذل صربيا قصارى جهدها لإرسال المساعدة اللازمة إلى البوسنة والهرسك، بما في ذلك الأدوية ومعدات الوقاية. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن بلدي يعتزم مواصلة تقديم المساعدة اللازمة والإعراب عن تضامنه مع البوسنة والهرسك والبلدان الأخرى في المنطقة. ولا تزال صربيا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز علاقات حسن الجوار لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في التغلب على الإرث السلبي للماضي وبناء مستقبل مشترك يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل. وهي تسعى جاهدة، من خلال مشاركتها البناءة والنشطة في الإطار الإقليمي ومن خلال المبادرات والآليات الإقليمية، إلى تقديم إسهام إيجابي نحو تحقيق المصالح المشتركة. وبهذه الطريقة، أثبت بلدي أن تشاطر قيم مشتركة يؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة، لا سيما الأهداف التي تقربنا من عضوية الاتحاد الأوروبي. وعليه، تؤيد صربيا بقوة كل خطوة تتخذها البوسنة والهرسك في ذلك الاتجاه.

وقد بذلت صربيا جهودا كبيرة في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة وستواصل القيام بذلك في المستقبل. وفي هذا الصدد، يكتسي احترام مبدأي السلامة الإقليمية والسيادة، اللذين يشكلان أساس النظام الدولي، أهمية قصوى. وموقف صربيا فيما يتعلق بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية معروف جيدا، وكثيرا ما تعيد تأكيده ولا جدال فيه على الإطلاق. وتؤيد صربيا البوسنة والهرسك بوصفها دولة مؤلفة من كيانين - جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك - تماما كما تؤيد جميع القرارات التي تتخذها الدولة وفقا لاختصاصات واتفاقات شعوبها التأسيسية الثلاثة: الصرب والكروات والبشناق. وستواصل صربيا تعاونها الجيد والنشط مع كل من السلطات المركزية وسلطات الكيانين. ونرحب بتشكيل المؤسسات الجديدة للبوسنة والهرسك في نهاية عام 2019 وببدء عمل مجلس الوزراء الجديد برئاسة السيد زوران تيغلتيا.

وتود صربيا، بوصفها ضامنة لاتفاق دايتون للسلام، أن تشير إلى أهمية التأكيد على صلاحية الاتفاق الذي وضع حدا للحرب الأهلية ووفر الأساس للاستقرار في البوسنة والهرسك والمنطقة بأسرها، وذلك بعد 25 عاما من التوقيع عليه. ومن ثم، أود أن أذكر بأن آلية التعديل المحتمل لاتفاق دايتون معروفة جيدا

وتنطوي على موافقة الكيانين والشعوب الثلاثة المكونة لهما. والإصرار على حل أو فرضه سواء من داخل البوسنة والهرسك أو خارجها أمر غير مقبول. ونحن مقتنعون بإمكانية استمرار قيام البوسنة والهرسك من دون تغيير المبادئ الأساسية لدستور البلد، إذا ما تركز الاهتمام على حزمة الإصلاحات اللازمة للمضي قدما بالتكامل الأوروبي، استنادا إلى توافق الآراء القائم بالفعل في البوسنة والهرسك.

وتؤيد صربيا بشكل لا لبس فيه إجراء حوار نشط لحل جميع المسائل المعلقة داخل البوسنة والهرسك. وتعتقد أنه يمكن اتخاذ جميع القرارات الرئيسية ذات الصلة بمستقبل البلد بعد إجراء حوار كهذا وعملا بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الكيانين وبين الشعوب التأسيسية الثلاثة للبوسنة والهرسك. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى إظهار المستوى المطلوب من المسؤولية والامتناع عن الخطاب التحريضي والاتهامات المتبادلة والأعمال الانفرادية التي تتعارض مع نص وروح اتفاق دايتون. فقد جاء الاتفاق كحل وسط وهو يعكس توازنا دقيقا، تحقق بصعوبة، بين تصورات متعارضة لدستور البوسنة والهرسك. والمحاولات اللاحقة لتفضيل أي من النماذج التي طُرحت قبل 25 عاما، لن تفضي مطلقا إلى تحقيق الاستقرار الكامل والدائم في البلد.

كما ندعو جميع الجهات الفاعلة المشاركة في العمليات السياسية في البوسنة والهرسك، وكذلك ممثلي المجتمع الدولي، إلى إظهار قدر أكبر من المسؤولية والتخلي عن الخطاب الذي يهدف إلى استبعاد الجهات الفاعلة السياسية الأخرى، ولا سيما تلك التي تُنتخب بصورة مشروعة في انتخابات ديمقراطية. ونعتقد أن الحوار داخل مؤسسات البوسنة والهرسك هو السبيل الوحيد للمضي قدما من أجل رفع مستوى الثقة والتوصل إلى حل توفيقي من أجل تنمية البلد مستقبلا. وستواصل صربيا السعي، كما كان الحال في الماضي، إلى تقديم إسهام بناء إلى أقصى حد في ذلك الصدد.

ولا يزال تعزيز التعاون الإقليمي من خلال المشاركة في العديد من الأنشطة واتخاذ مواقف مسؤولة من أجل تحقيق التوقعات المبررة لجميع المواطنين يشكل التزاما دائما لبلدي. فالبوسنة والهرسك هي أحد الشركاء الإقليميين الرئيسيين لصربيا. ونرحب بالتقدم الاقتصادي الذي يجري إحرازه في المنطقة، والذي يحقق التنمية الاجتماعية والرفاه لجميع مواطنينا. وسنواصل العمل بأقصى قدر من التفاني، كما فعلنا في الماضي، من أجل تعزيز التعاون الإقليمي.

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بالسلام والاستقرار والمصالحة. وكما قلت في بداية بياني، ينبغي أن يستمر التضامن، الذي يشكل واقعنا في زمن أزمة كوفيد-19 هذا، إلى ما بعد الأزمة. ونعتقد أنه لا مثيل لسياسة الحوار وحسن الجوار والتعاون. ومن المحزن أنه لم يتم التغلب تماما على دمار الحرب، بعد مرور 25 عاما على انتهاء النزاع، إذ أنه لا يمكننا إعادة من لقوا حتفهم فيها إلى الحياة. بيد أن ما يمكننا وما ينبغي لنا القيام به لاستعادة الثقة في مستقبلنا هو إدانة جميع الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، مع إبداء احترامنا لجميع ضحايا النزاع وتعاطفنا معهم، بغض النظر عن أصلهم العرقي أو دينهم. فذاك هو السبيل الوحيد لتقدمنا على الطريق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمصالحة الدائمة والرخاء المشترك.

المرفق العشرون

بيان السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ 27. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة: تركيا، جمهورية مقدونيا الشمالية، الجبل الأسود، ألبانيا، ليختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

أود أولا أن أشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى الممثل السامي فالنتين إنزكو، وأكرر دعم الاتحاد الأوروبي المستمر لبعثته. وأشكر كذلك السيدة إيرينا هاسيتش، المديرة التنفيذية لمبادرة الشباب من أجل حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك، على إحاطتها.

لقد تضررت البوسنة والهرسك بشدة، شأنها شأن بقية أوروبا، بجائحة مرض فيروس كورونا العالمي (كوفيد-19). وفي هذه الأوقات الصعبة، تسنى للبوسنة والهرسك أن تعوّل على تضامن الاتحاد الأوروبي عمليا، بما في ذلك من خلال الاستجابة الفورية للاتحاد - بمبلغ 7 ملايين يورو - لتلبية الاحتياجات الطبية الأكثر إلحاحا، وبتقديم ما قيمته 73.5 مليون يورو في إطار الدعم في الأجلين المتوسط والطويل للانتعاش الاقتصادي ومبلغ 250 مليون يورو لدعم المساعدة المالية الكلية في المستقبل، فضلا عن الوصول غير المسبوق إلى آليات الحماية المدنية والصحية التابعة للاتحاد الأوروبي، والتعاون القنصلي في جميع أنحاء العالم. وإذ نحزن على جميع الضحايا، فنحن نفكر أيضا في هذا الدليل الملموس على المصالح والتحديات المشتركة بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي.

وينبغي أن تكون التدابير الاستثنائية المتخذة لحماية المواطنين والتغلب على الأزمة الحالية الناشئة عن جائحة كوفيد-19 متناسبة ومؤقتة في طابعها وأن تخضع للرقابة المنتظمة. وينبغي لها أيضا احترام مبادئ سيادة القانون والديمقراطية والحقوق الأساسية.

في كانون الأول/ديسمبر 2019، كرر مجلس الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه القاطع بالمنظور الأوروبي للبوسنة والهرسك باعتبارها بلدا واحدا موحدا وذا سيادة، ورحب بتعيين رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. وحث الاتحاد الأوروبي الهيئات التنفيذية والتشريعية على جميع مستويات الحكومة على الشروع في تنفيذ الأولويات الرئيسية المحددة في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، تمشيا مع التطلعات المشروعة لمواطني البوسنة والهرسك في التقدم نحو الاتحاد مع أوروبا.

ونشيد بتمكُّن السلطات في البلد، على الرغم من حالة الطوارئ الراهنة، من تكثيف جهودها التعاونية فيما بينها. ونأمل أن يستمر هذا التعاون بمجرد السيطرة على الجائحة الحالية. وندعو جميع الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك إلى تمكين المؤسسات على المستوى الوطني من استئناف عملها، وخاصة ما يتعلق بتنفيذ رأي المفوضية بعد القرار الذي اتخذته رئاسة البوسنة والهرسك مؤخرا. واليوم، فإننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى نظراء نتعاون معهم على نحو ملموس في الإصلاحات الصعبة اللازمة للمضي قدما نحو الانضمام صوب نيل عضوية الاتحاد الأوروبي. وبما يتجاوز مجرد القول فإننا بحاجة الآن إلى دليل ملموس على استعداد البوسنة والهرسك حقا للقيام بما يلزم لنيل عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

ونكرر نداءنا أيضـــا إلى جميع القادة الســـياســـيين للامتناع عن الخطاب ذي النعرة القومية أو الانقسامي أو الاستفزازي. ويجب عليهم بدلا من ذلك اتخاذ خطوات ملموسة لتهيئة بيئة مواتية للمصالحة من أجل التغلب على موروثات الحرب. إن التحريفية، ولا سيما الاستخفاف بالإبادة الجماعية في سريبرينيتسا أو إنكارها، خاصـــة هذا العام الذي نحيي فيه ذكراها الســنوية الخامســة والعشــرين، علاوة على تمجيد مجرمي الحرب، تتعارض مع قيم الاتحاد الأوروبي ولا تتســـق مع احتمال الاندماج في الاتحاد الأوروبي. فقد بني المشــروع الأوروبي على المصـــالحة. ويتعين على مؤســـســـات البوســـنة والهرســـك وقادتها احترام التزامهم بالمصالحة الدائمة.

وقد أعربت البوسنة والهرسك بوضوح عن رغبتها في أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي. ويدل نشر رأي المفوضية الأوروبية بأولوياته الرئيسية التي تشمل معايير كوبنهاغن السياسية في أيار/مايو، على التزامنا القوي تجاه البوسنة والهرسك شريطة أن تواصل تنفيذ الإصلاحات على نطاقها بحزم.

يشدد الاتحاد الأوروبي بقوة على ضرورة أن تعمل سلطات البلد على تعزيز سيادة القانون، ولا سيما استقلال ونزاهة القضاء، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة ومكافحة التطرف والتصدي لتحديات الهجرة، مع عدم المساس بحق اللجوء وكفالة استقلال وسائط الإعلام وسلامة الصحفيين، وزيادة عمالة الشباب وتعليمهم والمساواة بين الجنسين، فضلا عن ضمان التنفيذ الكامل والفعال للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى أنه ينبغي معالجة المســائل المتصــلة بالانتخابات، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بإجراء الانتخابات المحلية في موستار ورئاسة البوسنة والهرسك، على وجه الاستعجال مع الأخذ في الاعتبار الوضع في البلد وبما يتسق مع المعايير الأوروبية وقرارات المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أنه لا ينبغي اتخاذ أي خطوات تشريعية أو سياسية تجعل تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سيديتش – فينشي والأحكام المتصلة بها أكثر صعوبة.

أخيرا، وفيما يتعلق بالوضــع الســياســي والأمني في الميدان وأهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا تأييده الثابت لقوة الاتحاد الأوروبي في البوســنة والهرســك وللولاية التي أناطها به مجلس الأمن.